منظمة المرأة العربية
ARAB WOMEN ORGANIZATION

# حوار الشباب العربي حول قضايا المرأة

إعداد : د. معتز بالله عبدالفتاح
تحرير : أ.د. علا أبوزيد

2006

منظمة المرأة العربية
ARAB WOMEN ORGANIZATION

# حوار الشباب العربي حول قضايا المرأة

إعداد : د. معتز بالله عبدالفتاح
تحرير : أ.د. علا أبوزيد

# باسمه تعالى

هذا حوار بدأ بلا معرفة سابقة بين المشاركين بل بتوقعات متضاربة ومزيج من الحيرة والأمل، لكنه انتهى ببذور صداقة تتخطى الحدود، وبآمال متزايدة لمستقبل أفضل، وبخطط طموحة لأن يكون هذا التجمع بداية العمل المشترك وليس نهاية له، وبدموع الفراق بين أصحاب الهم المشترك، وبوعد بلقاء قادم...

معتزبالله عبدالفتاح (1)

اللهم هذا العمل ونسألك القبول

---

1. أدار الحوار وأعد هذا التقرير الدكتور / معتز بالله عبدالفتاح مدرس العلوم السياسية بجامعتى القاهرة ووسط ميتشجان بالولايات المتحدة الأمريكية. لمزيد من المعلومات طالع موقعه على الشبكة الدولية للمعلومات : http://www.aladl.net

الأردن

**1 - مايس خالد احمد**

تخصص في علم الحاسوب جامعة مؤتة.

الأردن

**2 - محمد منير الحمصى**

طالب جامعي مهتم بالأعمال التطوعية وتنفيذ المشاريع التنموية مشارك باللجنة الفنية من الشباب لإعداد الإستراتيجية الوطنية للشباب خاض دورتين تدريبيتين مع منظمة اليونيسيف.

الإمارات

**3 - جنان على حسن المدفعى**

طالبة بجامعة زايد لدراسة المالية شاركت في عدة مؤتمرات في الإمارات وفرنسا.

الإمارات

**4 - سلطان حسين اسحاق أحمد كرمستجي**

يدرس إدارة نظم المعلومات التجارية في كلية التقنية العليا حاصل على شهادة الدبلوم العالي ومقبل على دراسة البكالوريوس.

البحرين

**5 - إيمان زهير ايوب**

تدرس في جامعة AMA الدولية وعضوة في وحدة الشباب بالمجلس الأعلى للمرأة.

البحرين

**6 - على فريد عيسى عبد الله عاشور**

يدرس تخصص محاسبة بجامعة البحرين شارك في مهرجان الاطفال السابع عشر في١٩٩٧ بالاردن كذلك المهرجان الصيفي العلمي الاول بالسعودية في عام ٢٠٠١.

تونس

**7 - عبير بنت المنصف البلدى**

طالبة بمعهد الصحافة وعلوم الاخبار تخصص اتصال. وممارسة للكشافة تهوي اللقاءات والصداقة.

تونس

**8 - محمد على واجه**

طالب في المرحلة الثانية شعبة انجليزية ناشط بمنظمة الشبيبة المدرسية التونسية التي تعني بعدة أنشطة ثقافية وشبابية وترفيهية داخل المؤسسات التربوية.

الجزائر

**9 - نهلة غراس**

متخرجة من جامعة قسطنطينة.

الجزائر

**10 - احمد جبريل قهرية**

طالب بالصف الثالث بالمدرسة الوطنية للادارة بالعاصمة وممثل عام لطلبة المدرسة وعضو في لجنة النشاطات الثقافية والرياضية بالمدرسة.

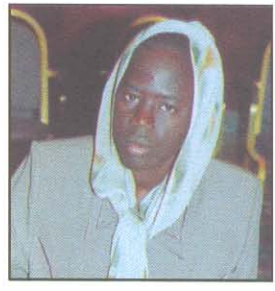

السودان

**11 - نادينق دينق شول**

تدرس الطب بجامعة افريقيا العليا وتتمنى ان تصبح في المستقبل طبيبة ناجحة.

السودان

**12 - صفاء على عثمان محمد طه**

متخرجة من كلية الاداب قسم اعلام والتخصص بالتليفزيون قسم اخراج.

سوريا

**13 - هلا الكناية**

موظفة في مؤسسة قوس قزح لطفولة أفضل والتي تهدف الى حماية الطفل من العنف والأذى.

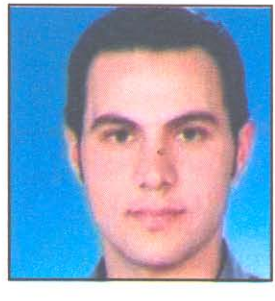

سوريا

**14 - سنان سليمان**

حاصل على دبلوم في المحاسبة اختصاصي تجارة اليكترونية.

عمان

**15 - شمسة بنت احمد الحوسينى**

تهتم بشئون المرأة العربية.

عمان

**16 - هلال خلفان حوماد**

متخرج من كلية الآداب لغة انجليزية رئيس سابق لجماعة اللغة الانجليزية والترجمة بجامعة السلطان قابوس.

فلسطين

**17 - ايفا جمال محمد**

خريجة جامعة بيرزيت قسم إعلام تهتم بالصور النمطية للمرأة والإسلام وخصوصا في الغرب.

فلسطين

**18 -خالد صخر بسيسو**

طالب بالجامعة الامريكية بالقاهرة قسم هندسة إنشائية يهتم بالمشاركة في النشاطات الطلابية(اتحاد طلاب).

لبنان

**19 - ساندى الحلو**

طالبة بالجامعة الأمريكية اللبنانية بهندسة الكمبيوتر تهتم بالعلوم السياسية والفلسفة وعلم الاجتماع وعضو في فريق التمثيل المسرحي.

لبنان

**20 - يوسف جبر**

انهى دراسة الحقوق وطالب دكتوراه في القانون الدستوري في جامعة باريس

ليبيا

**21 - أمل طاهر**

تعمل في مجال البحث في شئون المرأة العربية داخل الوطن العربي وخارجه.

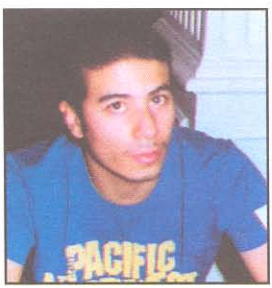

ليبيا

**22 - مالك بشير**

يدرس في الأكاديمية العربية بالقاهرة تخصص تسويق وعضو في رابطة شباب طرابلس.

مصر

**23 - سومية ماهر عبدالله**

ليسانس اداب و حاليا طالبة ماجستير فى معهد البحوث الافريقية بالقاهرة، مبرمجة فى وزارة المالية، وعضوة فى عدد من الجمعيات الأهلية.

مصر

**24 - عبد القوى عبد الحميد عبد القوى**

بكالوريوس تربية قسم خدمة إجتماعية وحاصل على دبلوم فى الحاسب الألى وحالياً طالب ماجيستير فى كلية التربية. أمين شباب بالحزب الوطنى الديمقراطى.

موريتانيا

**25 - محمد الخليفة ولد سيدي محمد**

طالب في كلية تجارة جامعة القاهرة، يحب العمل العربي المشترك والذي يعبر عن ترابط الامة.

اليمن

**26 - أحلام عبد الرحيم الصلوي**

ليسانس، اداب لغة انجليزية.

اليمن

**27 - عزيز عبد القادر البناء**

طالب بكلية الطب والعلوم الصحية بجامعة صنعاء.

# المحتويات


| الموضوع | صفحة |
|---|---|
| إفتتاحية | 12 |
| أولا : مقدمة الحوار وقواعده | 14 |
| ثانيا : أهداف الحوار | 19 |
| ثالثا : معلومات أساسية عن أوضاع المرأة العربية | 19 |
| أ . مقدمة | 19 |
| ب . معلومات أساسية عن أوضاع المرأة العربية | 20 |
| ج . تحديات لم تزل تواجه المرأة العربية | 22 |
| د . إنجازات في مجال المرأة في العقدين الأخيرين | 25 |
| رابعا : حوار الشباب حول قضايا المرأة العربية | 28 |
| أ- قضايا الحوار | 28 |
| ب- مناقشات الشباب حول قضايا الحوار | 30 |
| خامسا : مناظرة حول المرأة من منظور التيارات الفكرية في العالم العربي | 34 |
| أ- مساحات الاتفاق والاختلاف بين التيارات الفكرية الممثلة في المناظرة. | 35 |
| ب- ممثلو التيارات الفكرية الثلاث من بين الشباب المشارك في المناظرة | 43 |
| ج- أسئلة المناظرة | 45 |
| د- فعاليات المناظرة | 45 |
| سادسا : نصائح للعمل العام | 53 |
| سابعا : قياس فعالية الحوار لدى المشاركين | 54 |
| ثامنا : الملاحق | 57 |

## إفتتاحية :

إنه لمن دواعي سروري أن أقدم لهذا الكتيب الذي يصدر كتقرير عن واحد من أهم أنشطة المنظمة خلال عام ٢٠٠٥ وهو حوار الشباب العربي حول قضايا المرأة العربية الذي شارك فيه سبعة وعشرون فتاة وشاباً من أربع عشرة دولة عربية.

إن منظمة المرأة العربية تعلم يقينا أن مشاكل المجتمعات العربية، وفي القلب منها مشاكل المرأة،لها أبعادها الثقافية التي تحتاج للتصدي لها بعمل منظم وجهد دؤوب من قبل كافة مؤسسات العمل العربي المشترك بهدف إحداث نهضة شاملة في أمتنا العربية. وعلى ذلك فكان من المهم الاستثمار في المستقبل عن طريق التواصل مع صانعيه وعن طريق توعيتهم بمشاكلنا المعاصرة وحاجتنا إليهم كي يكونوا سفراءنا للمستقبل. وسيكون هذا المستقبل أفضل بقدر ما نستطيع أن نعدهم ونمدهم بالمعرفة والمهارات اللازمة كي يصنعوه قبل أن يفاجئوا به يشكل حياتهم. إنها ليست بالمهمة السهلة: ولكن منظمة المرأة العربية، في حدود اختصاصها، قدمت للشباب المشارك جرعة مكثفة من المعلومات والنقاشات حول قضايا المرأة وكيف تؤثر في وتتأثر بمشاكل المجتمع الأخرى.

وقد كانت استجابة الشباب العربي للنقاشات مفعمة بالأمل والتمرد المحمود والرغبة في التغيير والإصلاح والتساؤل عن ماذا يمكن أن يفعلوا ومن أين يبدءون. وقد قدمت النقاشات تجارب حية لنجاحات كثيرة في دول عربية عدة وفرت دروسا مستفادة كثيرة استوعبها المشاركون بعد أن ناقشوها باستفاضة.

إن الحماس والرغبة في المشاركة والتفاعل مع الواقع كانوا أهم سمات الشباب العربي المشارك وكانوا أيضا الدافع الأساسي وراء قرار المنظمة بأن يصبح برنامج حوار الشباب مساراً أساسياً من مسارات عملها. ومن الأفكار التى تعتزم المنظمة إنجازها على هذا المسار عقد دورة حول الشباب والعمل التطوعي في العالم العربي لنفس المجموعة من الشباب من أجل تدريبهم على تحويل المعارف التي تعلموها إلى ممارسات عملية تفيدهم وتفيد مجتمعاتهم في المستقبل.

كما تنتوى المنظمة الإعداد لجولة أخرى من حوار الشباب ولكنها تعقده هذا المرة بين مجموعة منتقاة من الشباب العرب المشاركين في الدورة الأولى مع نظرائهم في عدد من الدول الغربية. والهدف الرئيسي لهذا الحوار بين الشباب العربي والغربي هو تصحيح الصورة النمطية عن المرأة التي تحملها ذهنية الشباب في العالمين عن المرأة من العالم الاخر. وعلى الجانب العربي فان الحوار بالتأكيد سيساعد في دحض الكثير من الاتهامات التي تبثها أجهزة الإعلام عن واقع المرأة العربية.

كما تعد المنظمة لعقد حلقتين حواريتين للشباب خلال عام 2006 بهدف التعرف على رؤيتهم فيما يتعلق بأهم المشاكل التى تواجهها المرأة العربية وتقف حجر عثرة فى سبيل إضطلاعها بدور فعال فى تنمية مجتمعاتها وماهية الحلول التى يرتأونها لمثل هذه المشاكل. والهدف النهائى هو وضع «إستراتيچية الشباب العربى حول دعم دور المرأة فى بناء المجتمع»

إن الشباب العربي كانوا سباقين في سبر غور مشاكل المجتمعات العربية وكانوا عازمين على ألا يعانوا في مستقبلهم مما عانى منه آسلافهم: لكنهم في نفس الوقت طواقون لأن يفندوا المزاعم غير الحقيقية عن حضارتهم وعن ثقافتهم وعن معتقداتهم الدينية دون اعتداد زائف بالذات ودون إحساس غير مبرر بانعدامها.

وختاما فإن الشباب العربي كان عند مستوى الطموح وجددوا الأمل في نفوس المنظمين والمتابعين للحوار. فهم بحق مادة خام لمستقبل واعد إن أحسنا إعدادهم لمواجهته. وهذا ما تعتبره منظمة المرأة العربية مسئولية تضامنية بينها وبينهم في حدود ما يسمح الجهد وتتسع الطاقة.

**أ.د. ودودة بدران**
المديرة العامة
منظمة المرأة العربية

## أولاً : مقدمة الحوار وقواعده :

استمرت فعاليات حوار الشباب العربي حول قضايا المرأة العربية ثلاثة أيام (٥-٧ يوليو ٢٠٠٥) بالقاهرة. ولقد شارك في الحوار ٢٧ من الشباب العربي من ١٤ دولة عربية. وقد كان هذا الحوار من الناحية المنهاجية أشبه بما يتعارف عليه في الدراسات الامبريقية بأنه نقاشات داخل مجموعة بؤرية ممتدة .extended focus group discussion

قدم فيه كل المشاركين تقييما بشأن أوضاع المرأة في بلدانهم بما في ذلك من نجاحات وتحديات في مجالات الإعلام والتعليم والصحة والاقتصاد والتشريعات والجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية الأخرى، ثم تبع هذا نقاشاً جاداً بشأن النظرة السائدة عن المرأة بين الشباب العربي في كل قطر عربي ثم حدث تلاقح ذهني بين المشاركين بشأن سبل الاستفادة المتبادلة. وقد كان الانطباع السائد لدى الجميع هو أن الوضع السائد بما فيه من مشكلات لا يمكن استمراره كما أن أوضاع ما قبل هذا الحوار لا يمكن التعامل معها بسلبية.

ولقد بدأ الحوار بجلسة لكسر الجمود المرتبط عادة بتواجد عدد كبير من الأشخاص الذين لم يسبق لهم التعارف تضمنت عددا من الطرائف والأحجيات التي وفرت للمشاركين أجواء تساعد الشباب على التعارف والتحاور تلقائيا. وكانت هذه الطرائف والأحجيات مدخلا مهما استطاع من خلاله منسق الحوار التأكيد على عدد من الدروس والقواعد المبدئية التي حكمت الحوار حتى نهايته.

### ومن هذه الدروس والقواعد:

1- التأكيد على أن الحوار لا بد أن يتخطى أسئلة الوصف (مثل ماذا، متى، من) لأنها فضلا عن سهولتها الظاهرة، لا تتطلب سوى توفر المعلومات، ولا تكون كافية لبناء رؤية متكاملة ومتعمقة بشأن المشاكل محل النظر والدراسة وكيفية علاجها.

2- التأكيد على أن أسئلة التحليل والتقييم (مثل لماذا، كيف، ماذا لو، ما الدروس المستفادة من) أعقد من أسئلة الوصف وتتطلب قدرة أعلى على التصنيف والبحث عن أدلة (استنباطية أو استقرائية) والترجيح بين هذه الأدلة. وهي بلا شك ضرورية للاستفادة من المعلومات الوصفية.

3- التأكيد على أن كل إنسان بحاجة للآخرين لإقامة حوار خلاق معهم لزيادة مساحة المعلوم وتقليل مساحة المجهول بشأن القضايا محل الاهتمام المشترك. وعلى هذا فإن الإنسان مهما أُتي من العلم فهو لا يملك إلا وجها واحدا من وجوه الحقيقة التي يملكها الآخرون، لذا فالحوار لا غنى عنه، والتعايش بين الآراء المختلفة ضرورة.

4- التأكيد على أن آراء الآخرين تحترم لاحترام ذوات قائليها ثم تحترم لما قد يحتمل فيها من صدق أو تحديها للباطل (كذبابة سقراط وخوف جون ستيوارت مل من استبداد الأغلبية، وصبر أولي العزم من الرسل على باطل من يدعونهم للخير).

5- التأكيد على أن الحوار المثمر يستوي فيه أن يخرج الحق على لسانك أو لسان مناظرك. فالشمس إن أشرقت فهي تشرق على الجميع، والحقيقة إن ظهرت فهي ملك وفائدة لكل من شارك في صنعها.

6- التأكيد على أن لكل مجتمع خصوصيته ومرحلته في التطور ومعاييره في الصواب والخطأ. ولا يملك أي منا أمام هذا التنوع إلا الاحترام وقبول الآخر.

7- التأكيد على أن المشاركين لا يمثلون بلدانهم رسميا وبالتالي فمواقفهم شخصية بالأساس: فالهدف هو أن نتعرف على بلداننا من خلال حوارنا مع غيرنا وبمقارنة أوضاعها مع أوضاع غيرها.

وكجزء من قواعد إدارة الحوار، شرح المنسق عددا من الأخطاء الشائعة عند المتحاورين، مع توضيح كيفية تجنب هذه المزالق في التفكير والحوار.

**ومن هذه الأخطاء الشائعة:**

1- مهاجمة صاحب الرأي وليس الرأي نفسه Ad Hominum: ومن هنا كان التوجيه القرآني بألا نصدق أو نهاجم الفاسق إذا جاء بنبأ حتى لا نصيب "قوما بجهالة."

2- الرضوخ لآراء العامة Ad Populum: وهي من الأخطاء التي تفضي إلى الارتكان إلى آراء شاعت دون تدقيق أو دليل ومن هنا كان اقتباس القرآن لقول الجاهلين "قل لو كان خيرا ما سبقونا إليه" أي لو كان الإيمان خيرا لما سبقنا إليه العبيد والفقراء.

3- الرضوخ للتقاليد Appeal to Tradition: وهو خطأ في التفكير شديد الارتباط بسابقه فهو يفترض أن ما خلفه السابقون خير كله وهذا من قبيل رفض الإيمان لأن آباءهم ما كانوا مؤمنين، فجاء رد القرآن حاسما "أولو كان آباؤهم لا يعقلون."

4- الخلط بين السبب والنتيجة Confusion of Cause and Effect : وهي مشكلة شائعة عند نقص المعلومات أو وجود معلومات مشوهة عند المتحاورين. وقد ظن بعض السذج أن الديك حين يؤذن فهو يأذن بطلوع الشمس، والعكس هو الصحيح كما هو معلوم. كما ظن البعض أن هناك علاقة سببية بين خسائر الحريق التي تزيد مع زيادة عدد رجال إطفاء الحرائق وكأن الحل المقترح هو ألا نرسل رجال الحريق إلى أي حرائق محتملة. وهو خلط واضح بين السبب والنتيجة فنحن نرسل عدد رجال إطفاء حريق أكثر كلما زاد حجم الحريق والخسائر المحتملة منه.

5- المأزق المفتعل False Dilemma: وهو خطأ من لا يعرف كل البدائل المتاحة أمامه وأمام الآخرين عند اتخاذ القرار فينتهي به الحال إلى وضع نفسه والآخرين في حالة اختيار بين بديلين وكأنه لا يوجد غيرهما. ومثال ذلك قول أحدهم: إما أن تؤيد وضع قيود على تعدد الزوجات وإلا أنت من المتطرفين. وهو قول مردود: فمن الممكن ألا يقبل المرء وضع قيود على تعدد الزوجات ومع ذلك يكون شديد التسامح بل ومن المدافعين عن قضايا المرأة.

6- ربط شيء حسن بشيء قبيح على نحو مفتعل Guilt by Association : وهو خطأ يشيع عندما نحكم على الشيء ليس بما فيه من حسن وقبح أو خير وشر وإنما بشر أو قبح ليس من لوازمه بالضرورة. ومن هذا موقف البعض بأن الديمقراطية تؤدي إلى الشذوذ الجنسي وكأن الشذوذ لم يظهر إلا في مجتمعات ديمقراطية وكأن قوم لوط كانوا ديمقراطيين، أو رفض مقولة حق قالها شخص لكونه يحمل جنسية دولة عدو فيرفض الحق الذي جاء به لأنه يحمل جنسية دولة ندين سلوكياتها.

7- غياب الترابط المنطقي Non-Sequitur: وهو خطأ يقع فيه من يفسر الأمور والظواهر بعلل بعيدة كل البعد عن محيطها المباشر. وأفضل مثال على ذلك نظرية المؤامرة حيث لا توجد مؤامرة. مثل الادعاء بأن الدول العربية ليست ديمقراطية بسبب قرارات تتخذ في عواصم أوروبا وأمريكا وأن أحداث سبتمبر في الولايات المتحدة كانت بتدبير المخابرات الأمريكية أو الإسرائيلية دون تقديم أدلة تثبت صحة هذا الربط. كما قد يأخذ هذا الخطأ شكل الربط بين قضيتين ليس بينهما علاقة كقول أحدهم: طالما الأمريكيون لم يدخلوا في حرب مع إيران، نحن لسنا بحاجة لمزيد من الحوار حول قضايا المرأة في الوطن العربي.

8- تحويل موضوع الحوار Red Herring: وهو خطأ في التفكير يمكن رصده حينما يلجأ ضعيف الحجة إلى تحويل النظر والانتباه عن قضية يظهر فيها ضعيفا إلى قضية أخرى تكون حجته فيها أقوى. كقول أحدهم: أنا لا أريد أن أناقش التزوير في الانتخابات لأنها قضية فرعية الأهم أن البلاد تعيش حالة استقرار مقارنة بالدول المحيطة بها. أو كقول أحدهم إن معاناة المرأة العربية بسبب الثقافة السائدة ليست قضيتنا الأساسية وإنما القضية ترتبط بارتفاع معدل البطالة في المجتمعات العربية.

9- تشويه حجة الطرف الآخر Straw Man: وهي أداة يلجأ إليها البعض لتشويه حجة الطرف الآخر بافتعال ثم مهاجمة نسخة متطرفة من الحجة الأصلية. كقول أحدهم

أنا أرفض كلام قادة حماس الذين يشجعون قتل المدنيين الإسرائيليين لأنهم يريدون أن يكون لهم الحق في قتل أي مدني في كل مكان. بطبيعة الحال قادة حماس لم يشجعوا قتل المدنيين في كل مكان لكن المتحدث يريد أن يشوه موقفهم السياسي من خلال خلق صورة متطرفة وغير حقيقية عن موقفهم الأصلي. وقد رفضت الكثير من الدول العربية الحوار مع الإسلاميين المعتدلين في مجتمعاتها من باب أن جميع الإسلاميين إرهابيين.

10- القياس الخاطيء False analogy: وهو خطأ ينتج عن استنباط حكم بشأن قضية أو موضوع عن طريق استعارة حكم آخر ينطبق على حالة أو قضية أخرى دون تماثل أو تشابه في الظروف والعلة. كقول أحدهم إن الدول العربية لا بد أن تتبنى نفس المعايير التي تتبناها هولندا بشأن العلاقات بين الجنسين. أو كاعتقاد قادة تنظيم القاعدة أن بإمكانهم تدمير الولايات المتحدة على نفس النحو الذي دمروا به الاتحاد السوفيتي دونما اعتبار للفروق الهيكلية بين الدولتين. و لابد أن يكون واضحا أنه ليس كل القياس خاطيء، فبعض القياس له منطقه لتشابه في العلة أو لحتمية ضرب المثل لتوضيح المعنى.

11- التعميم المتسرع Hasty generalization: وهي محاولة الاستدلال على خصائص مجتمع أو مجموعة من الأفراد بالحكم على أحدهم أو مجموعة فرعية منهم دون أن تكون ممثلة لهم. وكم من أفراد كانوا استثناء بين ذويهم وأهليهم. وعلى هذا فإن محاولة البعض الاستدلال على خصائص دين أو عرق أو مجتمع بسلوك مجموعة قليلة من أفراده يغامر بدون روية أو سند كاف. ومن هذا قول القائل: أنظر لهذا الشخص من دولة (أ) إنه متعجرف ومتطرف. إنها سمة غالبة على أبناء هذه الدولة.

## ثانياً: أهداف الحوار

وانتقلت الجلسة الأولى سريعا نحو الأهداف المرجوة من هذا الحوار والتي اتفق المتحاورون على أنها:

1- خلق وعي بالتحديات التي تواجه المجتمعات العربية من منظور مشاكل المرأة العربية.

2- بناء حوار فعال بين شباب "متمرد" و"واعي" و"متحمس" و"مؤثر."

3- توفير فرصة للتواصل بين الشباب الذين سيكونون قادة للرأي والعمل العامين في المستقبل.

4- إعادة الاعتبار لمجموعة من القيم التقليدية الإيجابية التي اندثرت مثل العمل التطوعي، روح المبادرة، أخلاقيات الفريق الواحد، مساعدة الفئات الأضعف والأكثر احتياجا.

5- إعداد جيل قادر على التخاطب مع والاستفادة من غير العرب بشأن قضايا المرأة في الوطن العربي.

## ثالثاً: معلومات أساسية عن أوضاع المرأة العربية

وحرصا من إدارة الحوار على رفع وعي الشباب المشارك بقضايا المرأة العربية مقارنة بغيرها، فقد قدمت ملخصا عن أهم وأحدث البيانات والإحصاءات التي عالجت قضايا المرأة العربية تحديدا. وفيما يلي ملخص لأهم ما نوقش في هذا الخصوص من قبل المشاركين في الحوار.

### أ. مقدمة

يقدر الأنثروبوليجيون أن الإنسان انتقل من الغابة إلى المجتمع المدني منذ ٢٥٠٠٠ سنة على الأقل. ومنذ ذلك الحين سار البشر كمجموعات وشعوب وقبائل ثم أمم نحو التقدم في مجالين تعارضا أحيانا وتكاملا أحيانا أخرى. ويمكن أن يقاس تقدم الأمم والشعوب والدول بمقدار ما حققته من إنجازات في هذين المجالين:

1- السيطرة على الطبيعة والاستفادة منها (وأصبح مصطلح "التقدم التكنولوجي" الاسم المعاصر لهذا الهدف لما يحققه من مزيد من الرفاهة والمساواة).

2- توفير الحقوق والحريات الأساسية للإنسان (وأصبح مصطلح "الحكم الرشيد" الاسم المعاصر لنظام الحكم الذي يحقق التوازن بين مؤسسات الحكم والمجتمع في إطار القيم الإيجابية لكل مجتمع).

ولا يمكن للبشرية أن تتقدم إن كان نصفها، وهو المتمثل في المرأة، يواجه، وبشكل منتظم، تحديات تنال من قدرته على الاستفادة من إنجازات البشرية في هذين المجالين. وعلى الشباب العربي أن يضطلع بدوره في فهم أبعاد هذه المشاكل والسعي لعلاجها.

وعليه، فإن حوارنا هذا يناقش قضايا المجتمعات العربية من منظور مشاكل المرأة في هذه المرحلة من مراحل تطور البلدان العربية.

فالمرأة العربية تواجه تحديات عديدة في المجالين السابقين. فهي، كجزء من المجتمع بصفة عامة، لم تستفد بالقدر الكافي من التطورات التكنولوجية كما أنها لم تسهم بالقدر الكافي في خلق هذه التكنولوجيا. وعلى مستوى الحقوق والحريات لم تستطع المرأة العربية أن تحصل على عدد من الحقوق والحريات التي حصلت عليها نظيرتها في مجتمعات أخرى كانت تاريخيا أقل تطورا من المجتمعات العربية.

## ب. معلومات أساسية عن أوضاع المرأة العربية

1. عدد السكان العرب حوالي 280 مليون يشكلون حوالي (5%) من سكان العالم ولكنهم ينتجون أقل من (2%) مما ينتجه العالم (قارن ذلك بالولايات المتحدة الأمريكية) ويصدرون (4%) من صادرات العالم، ومعظم هذه الصادرات نفطية. وتؤكد المؤشرات أن هذه القدرة التصديرية ستنخفض إذا ما استمر الاعتماد بالأساس على تصدير السلع الأولية.[2]

2. الاستثمارات الأجنبية المباشرة التي وجهت إلى الدول العربية خلال الفترة من 1998 إلى 2000 بلغت حوالي 5.4 بليون دولار مقارنة بـ 148 بليون دولار وجهت إلى بقية الدول النامية.[3]

2. تقرير تقدم المرأة العربية 2004، النسخة العربية، ص 201

3. المرجع السابق، ص 204.

3. المجتمعات العربية شابة وتتجه نحو مزيد من الشبابية فحوالي ثلث سكانها في الفئة العمرية من 15-29 (حوالي 80 مليون نسمة).4

4. نسبة البطالة في الوطن العربي حوالي 15% من قوة العمل.5

5. المرأة العربية تعمل بالأساس في سوق العمل غير الرسمي، كما أنها تعمل كثيرا لدى أسرتها بلا توقف وبلا مقابل مادي يمكن حسابه.6

6. صدقت 20 دولة عربية على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة مع بعض التحفظات7. وجدير بالذكر أن دولاً أوروبية وغير أوروبية تحفظت أيضاً على بعض مواد الاتفاقية8.

7. البنية القانونية في بعض الدول العربية تؤكد على دور ومكانة المرأة كزوجة وأم أكثر من كونها مواطنة كاملة الأهلية بغض النظر عن حالتها الأسرية. فحق المرأة في العمل والسفر ومنح الجنسية لأبنائها وممارسة مسئوليات الوصاية على القصر يتم التعدي عليها في تشريعات بعض الدول العربية. كما أن بعض التشريعات تنص على عقوبات مختلفة للرجل والمرأة في جرائم الشرف والزنا .9

8. في العديد من الدول العربية يعتبر الرجل المرجعية الأساسية (وربما الوحيدة) لكافة القرارات الأسرية مثل تسجيل المواليد وتعليم الأطفال والسفر وطلب الطلاق وتعدد الزوجات.

(4). المرجع السابق، ص 4.
(5). المرجع السابق، ص 205.
(6). المرجع السابق، ص 126.
(7). المرجع السابق، ص 23. وقد تم تعديل الرقم الوارد في التقرير على أساس أن سلطنة عمان قامت بالتصديق على الإتفاقية بعد صدور التقرير
(8). المرجع السابق، ص 27.
(9). المرجع السابق، ص 61.

9. تبنت الحكومة المغربية قانونا جديدا للأسرة اعتبرته دوائر غربية وعربية "علامة على الطريق" لأنه يجعل للزوجة كما للزوج حق الطلاق تحت إشراف قضائي، ويجعل تعدد الزوجات خاضعا لإذن القاضي كما يعطي للمرأة حق أن تشترط على زوجها في عقد الزواج عدم الزواج بأخرى.[10]

10. المتوسط العالمي لنصيب المرأة من المقاعد في البرلمان عام 2002 حوالي (14%).[11] ، وتصل هذه النسبة في أمريكا اللاتينية إلى (21.9%) وفي آسيا إلى (13.4%) وفي أفريقيا إلى (11%).[12] ، في حين لم تصل هذه النسبة حتى عام 2003 في بعض الدول العربية مثل مصر إلا إلى (2.4%) ولبنان (2.3%) واليمن (0.3%).[13]

## ج. تحديات لم تزل تواجه المرأة العربية

1. هناك عجز واضح في قواعد البيانات حول أوضاع المرأة العربية الصحية والتعليمية والاجتماعية بصفة عامة.[14]

2. هناك انطباع خاطئ عند قطاع من المواطنين العرب بأن أي حركة للدفاع عن قضايا المرأة هي حركة تهدف إلى زيادة الحريات الجنسية والنيل من القيم التقليدية للأسرة العربية.[15]

3. الأمهات غير المتعلمات مسئولات عن رفع معدل مخاطر الوفاة لدى بناتهن بالضعف مقارنة بأبنائهن من الأولاد. كما أن أمية النساء تصل إلى ضعف مستوياتها بين الرجال في معظم البلدان العربية.[16]

10. المرجع السابق، ص 62.
11. المرجع السابق، ص 267.
12. المجلس القومى للمرأة، ملحق جريدة الأخبار المصرية، 2000/10/16.
13. United Nations Developing Fund for Women, Progress of Arab Women 2004, p.300
14. تقرير تقدم المرأة العربية 2004، ص 52.
15. المرجع السابق، ص37.
16. المرجع السابق، ص 47.

4. معدل البطالة بين النساء يبلغ أربعة أمثال معدل البطالة بين الرجال.[17]

5. واحدة من بين كل تسع أسر عربية تعولها امرأة بسبب الهجر أو الترمل أو الطلاق.[18]

6. تشغل النساء العربيات (28%) من قوة العمل في المنطقة العربية بما يجعل معدل الإعالة في المجتمعات العربية الأعلى على مستوى العالم.[19]

7. معظم النساء يعملن في مهن تقل فيها فرص الإبداع والترقي مثل السكرتارية والتمريض وأعمال بدون عقد أو تأمينات اجتماعية ويفسر هذا في ضوء الواجبات الأسرية والمنزلية.[20]

8. مع تطبيق آليات السوق في المجتمع العربي، ينكمش القطاع العام في الوقت الذي يظل فيه القطاع الخاص عاجزا عن استيعاب قوة العمل المتنامية وبالذات النسائية.[21]

9. هناك اتجاه عام نحو الإفقار في معظم الدول العربية. وكانت تونس والأردن الاستثناءين خلال العقدين الماضيين.[22] وتأنيث الفقر يعتبر ظاهرة مصاحبة.

10. تميل التقاليد العربية إلى تزويج المرأة من أحد أقربائها لما يعنيه هذا من أمان وبقاء الملكية مصونة أو توفير بعض النفقات. لكن المخاطر الصحية المترتبة على ذلك كثيرة. وتشير إحدى الإحصاءات إلى أن (13%-10) من أطفال السعودية والبحرين يحملون أمراض الدم الوراثية الناتجة عن زواج الأقارب.[23]

11. هناك حوالي (50%) من كبار السن لا يتمتعون بأي مظهر من مظاهر الحماية أو الضمان الاجتماعي. والنساء المسنات بصفة خاصة يتعرضن للتمييز على أساس السن.[24]

17. المرجع السابق، ص 37.
18. المرجع السابق، ص 156.
19. المرجع السابق، ص 213 - 214.
20. المرجع السابق، ص 216.
21. المرجع السابق، ص 209.
22. المرجع السابق، ص 230.
23. المرجع السابق، ص 146.
24. المرجع السابق، ص 161.

12. العنف ضد المرأة منتشر في الوطن العربي بصورة أكبر من دول العالم الأخرى. فالبيانات تشير إلى أن (16%) من الكمبوديات تقعن ضحايا للعنف داخل المنزل، و(30%) من البريطانيات، و (29%) في كندا و(22%) في الولايات المتحدة، في حين تصل النسبة في قطاع غزة مثلاً إلى (52%).[25]

13. الطلاق منتشر أكثر بين النساء اللاتي يجدن صعوبة في الحمل أو استكمال فترته بسلام مقارنة بالنساء اللاتي أنجبن مولودا واحدا على الأقل.[26]

14. مشاكل التمييز ضد المرأة ليست قانونية فقط ولكن في كثير من الأحيان تكون القوانين محايدة ومع ذلك تتجه أجهزة الدولة والممارسات اليومية للمواطنين أنفسهم إلى وضع المرأة في مرتبة أدنى من الرجل.[27] فمثلا السيدات اللاتي لم ينجبن ذكرا في صعيد مصر يمكن أن يعاقبن بالطلاق ويصبحن بلا ملكية أو مأوى أو مورد للدخل.[28]

15. حوالي خُمس حالات الحمل والولادة تمت بصورة غير مرغوب فيها من الزوجين في معظم الدول العربية.[29]

16. هناك اتجاه متزايد لأن تنتهي العديد من الزيجات بالطلاق. بعض التقديرات تشير إلى أن هذه النسبة حوالي (30%) كمتوسط عام في البلدان العربية.[30]

17. يلاحظ تفشي ظاهرة العنوسة إما في المجتمعات العربية الأكثر محافظة (دول الخليج العربي) حيث تبلغ نسبة العنوسة في بعضها (الكويت والبحرين وقطر والإمارات) (35%)، أو الدول الأكثر انفتاحا كلبنان وتونس مما يؤكد أن تمرد الفتاة على معايير المجتمع سواء بسبب كونها صارمة لدرجة لا يمكن الالتزام بها كما في الحالة الأولى أو بسبب انتشار القيم التي تشجع على الثقة بالذات الأنثوية كما في الحالة الثانية

25. Facts and Figures of UNIFEM, Nov. 2005, available at: www.unifem.org
26. تقرير تقدم المرأة العربية 2004، ص 54.
27. المرجع السابق، ص 141.
28. المرجع السابق، ص 146.
29. المرجع السابق، ص 56.
30. المرجع السابق، ص 151.

يؤدي إلى حالة من المواجهة مع المجتمع ومؤسساته. أما في المجتمعات الوسطية كالمجتمع الفلسطيني فتشير إحدى الدراسات أن نسبة العنوسة لا تتجاوز (1%).[31]

18. تشارك المرأة بنسبة (15%) فقط في السلك القضائي في الدول العربية. وتأتي المغرب كأكثر الدول العربية استعانة بالمرأة كقاضية بنسبة (50%)، وتصل النسبة في تونس إلى (23%) وفي سوريا (11%) وفي لبنان (5%) وتوجد تجارب مماثلة في السودان واليمن والأردن ومؤخرا في مصر.[32]

## د. إنجازات في مجال المرأة في العقدين الآخرين

1. كانت المنطقة العربية أول منطقة في العالم النامي تنجح أغلب دولها في خفض معدلات وفيات الأطفال تحت الخامسة لتصل إلى الهدف وهو 70 لكل 1000 في عام 1990، متقدمة بذلك على الهدف العالمي.[33]
2. اليمن وتونس كانتا من أكثر الدول إنجازا في مجال زيادة العمر المتوقع عند الميلاد وخفض الوفيات تحت سنة الخامس.[34]
3. هناك اتجاه عام لمواجهة مشكلة تسرب الفتيات من التعليم لكن لا يزال هناك خلل في مواجهة أمية كبار السن والفتّات شديدة الفقر.[35]
4. هناك زيادة واضحة في عدد الأمهات اللاتي توافقن على عمل بناتهن في معظم الدول العربية مقارنة بفترات سابقة.[36]

31. تقرير لهيئة الإذاعة البريطانية أذيع فى 18 إبريل 2005.
32. تقرير تقدم المرأة العربية 2004، ص 274
33. المرجع السابق، ص 41.
34. المرجع السابق، ص 41.
35. المرجع السابق، ص 46.
36. المرجع السابق، ص 58.

5. انخفضت معدلات وفيات الأمهات في مصر من 170 لكل 100,000 في منتصف التسعينيات إلى أقل من 84 لكل 100,000 الآن.[37]

6. إن المجتمعات العربية لم تزل تحافظ في غالبيتها على الجانب الجماعي الذي يجعل للأسرة والقبيلة والعشيرة دور مهم في الحفاظ على المرأة من مخاطر الجوع والعوز والمخدرات وممارسة البغاء والاغتصاب المعلن وقلة الإنجاب خارج إطار الزوجية.[38]

7. رغما عن أن هناك حوالي 12 مليون شخص في الشرق الأوسط (بما في ذلك تركيا وإيران) يعانون من أمراض منقولة جنسيا إلا أن هذه النسبة تعد أقل من نظيرتها في أي منطقة أخرى في العالم نتيجة المباديء الدينية والثقافية لشعوب المنطقة.[39]

8. نجحت صناديق الزواج في بلدان الخليج في تشجيع مواطنيها على الزواج بعضهم من بعض بهدف التقليل من مخاطر العزوبية وتوفير حد أدنى من الحياة الكريمة ولتقليل احتمالات الطلاق لأسباب اقتصادية.[40]

9. تبنت مصر قانونا يعطي للزوجات المصريات الحق في الحصول على التطليق خلعاً من أزواجهن مقابل التخلي عن حقوقهن المالية.[41]

10. حينما تتدخل القيادات السياسية من أجل رفع الظلم عن المرأة فإن تغييرات ايجابية على صعيد البنى التشريعية تحدث فمثلا: المجلس القومي للمرأة في مصر الذي أنشئ عام 2000 (يتبع مباشرة رئيس الجمهورية وترأسه السيدة الأولى) كان فعالا في تعيين أول قاضية في مصر والسماح لأبناء المصريات المتزوجات من أجانب في الحصول على الجنسية المصرية وإنشاء محاكم الأسرة. وهناك مجالس مشابهة في الأردن ولبنان والجزائر والبحرين وغيرها من الدول العربية.[42]

37. المرجع السابق، ص 130.
38. المرجع السابق، ص 134.
39. المرجع السابق، ص 148.
40. المرجع السابق، ص 151.
41. المرجع السابق، ص 152.
42. المرجع السابق، ص 32.

11. قامت العديد من الدول العربية بإنشاء شبكات حماية استهدفت النساء بشكل خاص (حدث هذا في الأردن، وفي السودان (صناديق الزكاة)، المملكة العربية السعودية، تونس، مصر) والحالة التونسية جديرة بالتأمل.[43]

12. تطبيق نظام الحصص في البرلمانات العربية أدى إلى نتائج ايجابية فقد دخلت البرلمان المغربي 35 نائبة في انتخابات عام 2003.[44] والنظام ذاته مطبق بفعالية ملحوظة في تونس، والسودان، والأردن.[45]

13. في البحرين شارك عدد من النساء في عضوية اللجنة الوطنية العليا التي أعدت ميثاق العمل الوطني، كما شاركت (49%) من النساء في التصويت في انتخابات عام 2002 مما يعكس الطموح السياسي لدى المرأة البحرينية.[46]

14. فازت مرشحتان من عمان بمقعدين في مجلس الشورى في إطار انتخابات تنافسية في عام 2000.

15. في المملكة العربية السعودية اشتركت المرأة في الحوار القومي والمنتدى الاقتصادي العالمي في عام 2004 كخطوة لإشراك المرأة في العمل العام، كما فازت سيدتان في انتخابات الغرفة التجارية.

16. حصلت المرأة الكويتية على حقها في التصويت والترشح في عام 2005.

17. منذ مطلع التسعينيات تتوسع الدول العربية في استوزار السيدات وارتفع عدد الدول التي تتبنى هذا ليصل الآن إلى 13 دولة عربية بعد انضمام عمان واليمن وقطر[47]، ومؤخرا الكويت، إلى قائمة الدول العربية التي تستوزر سيدات.

43. المرجع السابق، ص 234.
44. المرجع السابق، ص 269.
45. المرجع السابق، ص 270.
46. المرجع السابق، ص 272.
47. المرجع السابق، ص 271.

18. تنامي عدد المنظمات غير الحكومية في العالم العربي المشتغلة بالقضايا التنموية ومن ضمنها قضايا المرأة لتبلغ 225000 منظمة في عام 1995. ويعد هذا التنامي مؤشرا على زيادة الوعي وزيادة الرغبة في تفعيل دور المجتمع المدني في تمكين المرأة.[48]

19. إنشاء منظمة المرأة العربية عام 2003 كإحدى منظمات جامعة الدول العربية المتخصصة والتي تعمل على التنسيق بين جهود البلدان العربية من أجل المرأة. ويعكس تأسيس منظمة المرأة العربية أهمية الإرادة السياسية للسيدات الأول في الدول العربية. فمناصرة السيدات الأول لقضايا المرأة يخلق قوة دفع وإرادة سياسية نحو تفعيل دور المرأة والدفاع عن حقوقها.[49]

## رابعاً: حوار الشباب حول قضايا المرأة العربية

دارت فعاليات الحوار بين الشباب حول مجالات سبعة تفرع عن كل منها مجموعة من القضايا أخذت حظا وافرا من النقاش فيما بين الشباب، كل حسب تجربة مجتمعه.

### أ- قضايا الحوار:

#### 1- مجال التعليم:

**وفيه نوقشت قضايا مثل:**

- لماذا تتسرب الإناث؟ وتقييم للجهود المبذولة لمواجهة هذه المشكلة.
- هل هناك نماذج ناجحة؟
- برامج المهارات الحياتية والتعليم المستمر.
- لماذا يكون الاهتمام بتعليم الفتاة أقل من الاهتمام بتعليم الفتى.

48. المرجع السابق، ص 275.
49. المرجع السابق، ص 274.

**٢- مجال الصحة :**

**وفيه نوقشت قضايا مثل:**

- الزواج المبكر: هل هو مشكلة أم هو حل لمشاكل أخرى؟
- الزواج المبكر: آثاره الصحية والاجتماعية (ايجابية وسلبية).
- قضية العنوسة.
- قضية كثرة الإنجاب.

**٣- مجال السياسة:**

**وفيه نوقشت قضايا مثل:**

- قضية حقوق المرأة السياسية: التصويت، الترشح، العمل العام.
- هل يعتقد المشاركون في وجوب وجود سقف لهذه الحقوق؟ وما هو مصدر هذا الاعتقاد؟
- هل العمل العام واجب أم حق؟
- موضوع الكوتا السياسية وتمكين المرأة.

**٤- المجال الاقتصادي:**

**وفيه نوقشت قضايا مثل:**

- بطالة الإناث
- التمييز في المرتبات.
- أجازة مرافقة الزوج.
- أجازة رعاية الزوج.
- وجود دخل مستقل للمرأة وأهميته.

**٥- المجال الاجتماعي:**

**وفيه نوقشت قضايا مثل:**

- موقع المرأة في الأسرة. هل المرأة شريك؟ هل المرأة قائد؟ هل المرأة تابع؟
- العنف ضد المرأة .... أسبابه/ نتائجه.

**٦- مجال الإعلام:**

**وفيه نوقشت قضايا مثل:**

- تشييء المرأة.
- الإعلانات وأغاني الفيديو كليب، وأثرها على تنميط المرأة.
- غياب النماذج الجادة التي تعكس مضمونا إيجابيا دون التركيز على الشكل.

**٧- مجال القانون:**

**وفيه نوقشت قضايا مثل:**

- الأنظمة القانونية العربية وهل هي منصفة للمرأة أم لا؟
- الفجوة بين النص وتطبيقه في الواقع.
- الطلاق و التطليق خلعاً.
- تعدد الزوجات.

## ب- مناقشات الشباب حول قضايا الحوار :

وقد قام كل وفد من الشباب العربي بعرض تجربة مجتمعه في مواجهة بعض أو كل التحديات التي تواجه المرأة كما أداروا حواراً ثرياً حول القضايا الخاصة بكل مجال من المجالات السابق الإشارة إليها . وانتهت المناقشات إلى عدد من الدروس المستفادة والتوصيات والتي يمكن إيجازها فيما يلي:

1- أشار المشاركون إلى أن هناك فجوة واضحة بين جهات صياغة القوانين، وجهات التنفيذ، والثقافة السياسية السائدة في المجتمعات العربية وأن تجسير هذه الفجوة يضع مسئوليات على كل جهة من هذه الجهات على النحو المشار إليه في جدول (1). فجهات صياغة القوانين مطالبة بأن تكون أكثر وعيا وحساسية تجاه الواقع الاجتماعي والسياسي الذي تسعى لتغييره وهو ما يتطلب منها أن تتواصل بل وتنشئ إن دعت الحاجة مراكز للدراسات والأبحاث ولإنتاج الأفكار (Think Tanks). كما أشار المتحاورون لحقيقة أن جهات التنفيذ لا تلتزم في أحيان كثيرة بالأطر القانونية التي تقرها المجالس التشريعية وهو ما يقتضى أن تشمل القوانين قواعد للضبط والمراقبة حتى يمكن محاسبة الجهات المقصرة في مجال التنفيذ . كما أشار المتحاورون في هذا الخصوص إلى دور مؤسسات المجتمع المدني والى المسؤولية الاجتماعية التي يجب أن يتحملها رجال الأعمال، كما أكدوا على أن الثقافة السائدة لها دور في الفجوة القائمة بين النص وتطبيقه في الواقع، وأن على مؤسسات الإعلام والتعليم مسؤولية كبرى في إعادة تشكيل هذه الثقافة إضافة إلى الدور الذي يجب أن يلعبه قادة الرأي والفكر والدين في المجتمعات الدينية.

2- أكد المشاركون على أهمية تعظيم قيمة الدور الذي تقوم به المرأة في المنزل. فمن المفهوم أن القيمة التبادلية لعمل المرأة المنزلي قد تكون محدودة بسبب أن المرأة تتطوع بهذا العمل دون أن تأخذ مقابلا ماديا له إلا أن القيمة الاستخدامية لعملها المنزلي لا تقدر بثمن: فعمل المرأة المنزلي أقرب إلى الهواء الذي لا يمكن أن يعيش الإنسان بدونه لكنه في نفس الوقت لا يمكن أن يباع ويشترى على أساس أنه ليس خاضعا لقواعد الندرة والعرض والطلب.

جدول (1)

| جهات صياغة القانون | جهات التنفيذ | مصادر الثقافة السياسية السائدة |
|---|---|---|
| ● الاتصال بمراكز الدراسات والبحوث.<br>● تطوير لآليات ضبط ومراقبة. | ● الالتزام بالشفافية ونشر المعلومات.<br>● تفعيل دور المجتمع المدني.<br>● تحميل رجال الأعمال مسئولياتهم الاجتماعية. | ● إعادة النظر في الرسائل الإعلامية والتعليمية عن المرأة العربية.<br>● التأكيد على دور أهل الفكر وعلماء الدين وقادة الرأي في المجتمعات العربية في تبني صورة إيجابية ومتسقة عن المرأة العربية. |

3- إن التحولات الاقتصادية التي تمر بها المنطقة العربية بالذات فيما يختص بعملية بيع القطاع العام والاندماج في الاقتصاد العالمي لم تكن كلها في صالح المرأة العربية. فسيادة قوانين السوق في الكثير من القطاعات أضرت بوضع المرأة لأن الدولة لم تعد تقوم بالدور التقليدي الخاص بحماية المرأة وقيم الأسرة. بل فقدت العديد من السيدات العاملات الوضع النسبي الجيد الذي كان يأخذ بعين الاعتبار أوضاعهن الأسرية فيما يتعلق بالأجور والأجازات. فمع زيادة الطلب على العمل وقلة المعروض منه تزيد نزعة أصحاب العمل لتفضيل الرجل على المرأة دون النظر إلى معيار الكفاءة الذي يمكن أن يميل لصالح المرأة وإنما توجساً مما قد يترتب على ظروفها الأسرية أو أنهم يلجأون إلي فرض شروط لتشغيلها تضر بالتزاماتها الأسرية. وعلى هذا يهيب المتحاورون من الشباب العربي بالحكومات أن تشرع قوانين تحمي عمل المرأة في القطاع الخاص وتحفز المستثمرين على استغلال الكفاءات النسائية المتاحة. كما أشار بعض المشاركين إلى أن اقتصاديات السوق تزيد من رؤية الرجل للمرأة كمنافس ومهدد لوضعه الاقتصادي، مما يؤدي إلي تزايد الدعاوي إلي عودة المرأة للمنزل وهي دعاوي تغذيها الموروثات الثقافية.

4- أشار المشاركون إلى ثغرة في جهود خلق الوعي بقضايا المرأة من ناحية أنها في أغلبيتها تستهدف المرأة بالتوعية في حين أن الرجل يكون في كثير من الأحيان المحرك الأساسي لسلوكيات المرأة وقد أشار أكثر من متحاور إلى أن قضية مثل كثرة الإنجاب تبدو فيها المرأة وكأنها الفاعل المباشر لكن المحرك الحقيقي يكون الزوج. وعلى هذا فإن أي برنامج للتوعية لا يستهدف الجنسين سيكون قليل الفعالية.

5- أشار المشاركون أيضا إلى أن المرأة العربية تنشأ على قيم تنال من حقوقها وتجعلها راضية بأوضاعها وكأنه "إرضاء للرب" أو "تقاليد لا يمكن الخروج عليها." ومن هنا أشار بعض الشباب إلى أن المرأة غير الواعية بحقوقها تكون "عدوة نفسها" و دليلا ملموسا لعدم أهليتها للتمتع بمزيد من الحقوق. والمؤسف أن الكثير من هذه القيم السلبية والدونية للمرأة تتدثر بعباءة الدين وكأن إرضاء الرب يقتضي النيل من كرامة المرأة. ومن هنا فإن الفئات النشطة في مجال حقوق المرأة عليها أن تقدم برامج توعية معدة بمهارة لعلاج مشاكل المرأة من خلال استيعاب القيم الثقافية السلبية السائدة وضحدها باستخدام قيم ثقافية مضادة لها.

6- أشار العديد من المشاركين إلى أن المجتمعات العربية بحاجة لأن تتدارس تجاربها الذاتية في التعامل مع قضايا المرأة حيث يوجد العديد من التجارب الناجحة التي يمكن الاستفادة منها. فعلى سبيل المثال أعجب المشاركون بالدور الذي يلعبه صندوق النفقة في تونس في الحفاظ على حقوق المرأة المطلقة بحيث تقوم الدولة بتوفير أموال النفقة اللازمة لكل مطلقة من خلال صندوق مخصص لهذا الغرض على أن تقوم الحكومة بتحصيل هذه الأموال من المطلق. ومثل هذا الحل يعني ضمنا أن تتدخل الدولة كمدافع عن حق المرأة وكممكن لها من حقوقها المقررة لها شرعا وقانونا.

7- أشار الشباب المشارك إلى حتمية أن تنتقل قضايا المرأة من مساحة الاستجداء والتوعية بحقوقها إلى مساحة التحريض والتحفيز على إعمال هذه الحقوق. فمثلا من المفيد أن تقرر الدول العربية مبالغ إضافية للمؤسسات الاقتصادية التي تشغل نسبة معينة من السيدات ذوات الكفاءة العلمية وأن تدعم الأحزاب السياسية التي تضع

نسبة معينة للنساء على قائمة مرشحيها للانتخابات. إن هذه النوعية من الإجراءات تدفع المؤسسات المختلفة إلى أن تتبنى قضايا المرأة وتجد الحافز في أن تكون وكيلا عنها. وقد أكد المشاركون أن غياب مثل هذه النوعية من الحوافز يعد سببا مباشرا في تواضع عائد الجهود المبذولة لتحسين أوضاع المرأة في معظم البلدان العربية.

8- اقترح كثير من المشاركين أن تضع كل دولة أهدافا رقمية استرشادية كنوع من التخطيط والتحفيز مثل أن يكون هناك نسبة معينة من النساء في الوزارة أو في المجالس المنتخبة. وهذا النوع من الأهداف الرقمية يتسم بالتحديد ويكون حافزا لأن تتخذ كافة التدابير من أجل تحقيقها، كما يمكن محاسبة الجهات المسئولة إذا لم يتم تحقيق هذه الأهداف.

9- أكد عدد من المشاركين على أن دخول المرأة ساحة المنافسة مع الرجل في العمل العام دون مساندة الدولة أو جمعيات أهلية ينال من فرص المرأة في القيام بأعباء العمل العام جنبا إلى جنب مع الرجل. وقدم بعض المشاركين اقتراحات بأهمية أن تتبنى الدول العربية نظام الحصص في المجالس المنتخبة ومجالس إدارات الشركات والمصانع. كما أشار آخرون إلى أهمية تقديم قروض ميسرة للنساء بحيث تعينهن على تدبير مصادر مالية مستقلة وما يرتبط بذلك الاستقلال المالي من تحقيق الذات. كما أن مثل هذه القروض ستساعد على تنوع مجالات العمل حيث إن الملاحظ في معظم البلدان أن تركز الخريجات في مجالات بذاتها يؤدي إلى زيادة معدلات البطالة فيما بينهن.

10- حث المشاركون في الحوار مؤسسات المجتمع المدني أن تجتهد في بناء قيادات نسائية متعلمة وواعية ونشطة في العمل العام. فالقيادات النسائية لا بد أن تصنع بجهد مقصود وطويل المدى من أجل أن تقوم المرأة بتوعية قريناتها بحقوقهن وكيفية الحصول عليها. وهو ما جعل البعض يؤكد على أهمية أن يكون الاهتمام المدرسي بالمتفوقين الذكور مقرونا باهتمام مقابل بالمتفوقات لأن المتفوقة، على أقل تقدير، ستكون أُماً متعلمة تنشيء أبناء يقدرون العلم ويحترمون القيم التي نشأت عليها الأسرة.

وقد كانت فكرة مدارس المستقبل التي طرحها الوفد البحريني جديرة بالتأمل والنقاش من معظم المشاركين لأنها تعتمد في طلابها أساسا على الكفاءة الشخصية كما أنها تتجاوز التفرقة التقليدية بين الذكور والإناث وتضع الأولوية لمعيار الكفاءة الشخصية.

## خامساً: مناظرة حول المرأة من منظور التيارات الفكرية في العالم العربي

ولتعريف الشباب العربي بأهم المدارس الفكرية التي تحكم رؤى المثقفين كما العامة تجاه قضايا المرأة تم اختيار ثلاثة نماذج لأهم ثلاثة تيارات فكرية في العالم العربي وهي التيار السلفي التقليدي[50]، التيار الإسلامي المعاصر أو التحديثي، والتيار العلماني. واختيار هذه التيارات تم على أساس أنها تمثل أهم التيارات الفكرية والسياسية التي تسيطر على الساحة العربية بشأن قضايا المرأة كما غيرها من القضايا.

وقد وزع على المشاركين مثال من الكتابات الأساسية لكل تيار فكري. ولتمثيل التيار السلفي التقليدي، تم توزيع صفحات من رسالة: "حكم تولي المرأة الولايات العامة والاشتراك في المجالس التشريعية نائبة وناخبة" للشيخ عبد الرحمن بن عبد الخالق من موقع salafi.net: وهو أحد أهم المواقع التي تعبر عن الفكر السلفي التقليدي في المنطقة العربية.[51] وكمثال للتيار الإسلامي المعاصر، تم توزيع كتيب "المشاركة السياسية للمرأة في الإسلام" للدكتور عبد المعطي بيومي.[52] وكمثال للرؤية العلمانية تم توزيع فصلين من كتاب "الحريم السياسي" بقلم فاطمة المرنيسي.[53]

وقبل أن يقوم المشاركون بالتناظر، قام منسق الحوار بإمدادهم برؤية عامة عن مناطق الاتفاق والاختلاف بين المدارس والتيارات الفكرية المتنوعة التي تسيطر على الساحة الفكرية العربية. وقد استعان في هذا بالجداول الموجودة في الملحق الثاني.



50 لا بد أن يكون واضحا أن استخدام تعبير سلفي تقليدي هنا لا يشير إلى السلفية باعتبارها منهجا في العودة إلى السلف وإنما باعتبارها نمطا جامدا في التفكير والاستدلال يرفض الجديد ويعتبره خروجا على الشرع. وعلى هذا فكثير ممن يطلقون على أنفسهم اسم أنصار التيار السلفي التجديدي هم في واقع الأمر أقرب إلى تصنيفهم على أنهم من المسلمين المعاصرين التحديثيين.

51 http://www.salafi.net/books/hbook52.html

52 عبد المعطي بيومي، المشاركة السياسية للمرأة في الإسلام، القاهرة: المجلس القومي للمرأة، 2004.

53 فاطمة المرنيسي، الحريم السياسي، ترجمة: عبد الهادي عباس، دمشق: دار الحصاد، طبعة 2002.

وقد مثل جدول (1)، والموجود في الملحق الثاني، الإطار الأساسي لتوضيح هذه التيارات الفكرية لما فيه من أهم محاور الاتفاق والاختلاف بين التيارات الثلاثة الرئيسة، وتقسيماتها الفرعية.

وابتداء لا بد من ملاحظة أن أي تصنيف نظري لا يخلو من التعميم الذي يرتبط دائما بوجود هامش للخطأ بمعنى أنه يمكن لقلة منتمية لتيار معين أن تقدم رؤية ذاتية مستقلة بشأن قضية أو أخرى. وهو ما يتطلب ممن يطبقون هذا التصنيف أن يعوا أنه ليس جامدا وليس معبرا عن كافة الحالات المحتملة على أرض الواقع وإنما هو إطار نظري أو أنماط مثالية (Ideal Types) لتوضيح نقاط الاختلاف والاتفاق بين المنتمين لكل فريق.

وتنقسم هذه التيارات الأساسية إلى تيار إسلامي تقليدي سلفي، ينقسم بدوره لاحقا إلى تيار فرعي يتبنى العنف وآخر مسالم.، وتيار إسلامي تحديثي أو معاصر، وتيار علماني ينقسم بدوره إلى تيار فرعي ليبرالي وآخر أتوقراطي استبدادي. وفيما يلي تفصيل لأهم نقاط الاختلاف والاتفاق بين هذه التيارات وفقا لوروده في الجدول المشار إليه. وستتم مناقشة تفاصيل الجدول أفقيا.

**أ- مساحات الاتفاق والاختلاف بين التيارات الفكرية الممثلة في المناظرة.**

1) فيما يتعلق بتحديد ما هو "إسلامي" أو مقبول شرعا، يقرر السلفيون أنه قاصر على ما أتى في القرآن الكريم وأحاديث الرسول (ص) وحقق إجماعا من العلماء وأصبح جزءا من الشريعة. وعلى هذا فإن مظاهر التحديث التي لا أصل لها في الشرع تعتبر عندهم بدعة ابتداء. وبما أن "كل بدعة ضلالة وكل ضلالة في النار" فإن التحديث في أمور لم ينص عليها الشرع أو لم يفعلها الرسول أو أي من صحابته فهي من البدع التي ينبغي الوقوف ضدها وعليه يكون رفض القيم المرتبطة بالديمقراطية أو الاشتراكية أو الرأسمالية من باب سد الذرائع إن لم تكن من قبيل حرمة الابتداع.

ويذهب التيار الإسلامي التحديثي المعاصر إلى اعتبار أن وصف "إسلامي" يمكن أن يطلق ليس فقط على ما هو وارد نصا في القرآن والسنة (كما يقول السلفيون التقليديون) ولكن أيضا على كل ما لا يتعارض مع هذه الشريعة، وهي بالطبع دائرة أوسع من سابقتها. فمثلا استخدام الرسول المنجنيق (وهي أداة رومانية مستحدثة لم يبتدعها المسلمون) في إحدى الغزوات لم يعتبر بدعة وضلالة لأنه لا يخالف الشريعة. وهذا التعريف الواسع لما هو مقبول شرعا هو ما تبناه بن عقيل الحنبلي حينما رد على محدثه الذي ادعى أن "لا سياسة إلا ما وافق الشرع." وكان رد ابن عقيل بأن هذا الكلام يحمل على محملين: ضيق وواسع. فإذا كان المتحدث يقصد أن لا سياسة إلا ما نطق به الشرع، وهو موقف السلفيين التقليديين السابق بيانه، فهو غلط وتغليط للصحابة لأن من الصحابة من أتى بمستحدثات من الأمور لم يكن قد فعلها الرسول (ص) أو أقرها في حياته. مثل ما فعله أبو بكر من محاربة مانعي الزكاة، أو نفي عمر بن الخطاب لنصر بن حجاج وإلغاء سهم المؤلفة قلوبهم، أو من جمع عثمان الناس على مصحف واحد وإضافة آذان آخر لصلاة الجمعة مع اتساع المدينة، وتحريق علي بن أبي طالب للزنادقة في الأخاديد. ويعلق ابن القيم على قول ابن عقيل بأن قضية قبول الإسلام لما لم يرد فيه نص بالتحريم أو ثبت ضرره القطعي هو من المسائل التي تعتبر: "مذلة أقدام ومضلة أفهام ومعترك صعب في مقام ضنك، فرط فيه طائفة فعطلوا الحدود وضيعوا الحقوق وجعلوا الشريعة قاصرة لا تنهض بمصالح العبادة محتاجة لغيرها." فعند الإسلاميين المعاصرين، الأصل أن الشئ حلال ما لم يحرمه نص. وأن الشريعة تتسع لكل مفيد ونافع طالما لم يتعارض مع نص ثابت أو إجماع لا لبس فيه.

ويعترض السلفيون التقليديون على موقف الإسلاميين المعاصرين حيث إن قبول ما ليس من الشريعة يفضى إلى تباينات واختلافات بين المسلمين على نحو يظهر الفتن ويفرق الأمة ويشغل الناس عن أصول دينهم.

ويجد العلمانيون في الخلاف بين الإسلاميين السلفيين والمعاصرين دليلا على عدم انعقاد تعريف محدد لما يدخل في الشريعة مقارنة بما هو خارجها. فعند العلمانيين هناك تفاوت واضح في التفسيرات على نحو يجعل الشريعة ليست واضحة بذاتها وإنما العقل البشري هو الذي يتحدث باسمها. ومن هنا تحدث بعض العلماء المسلمين عن

الديمقراطية في الإسلام وتحدث آخرون عن الديمقراطية باعتبارها خروجا عن الإسلام. كما ذهب البعض للحديث عن الاشتراكية في الإسلام ونعت الرسول بأنه إمام الاشتراكيين وذهب آخرون إلى ظلم الاشتراكية الذي يتناقض مع عدل الإسلام وحرمة الملكية الخاصة (وهي جوهر نظام السوق) فيه: وهؤلاء وأولئك دعموا وجهات نظرهم بالعودة إلى نصوص القرآن وأحاديث الرسول (ص) وأقوال العلماء والتابعين. ويرى العلمانيون أنه باسم الإسلام يمكن تفسير الشئ ونقيضه. واستشهدوا بالشيخ المراغي، شيخ الأزهر السابق، الذي قال: "قل لي ما هو فيه خير المجتمع وأنا أجد لك ما يؤيده من القرآن والسنة." فالعلمانيون يعتقدون أنه لا يوجد معنى محدد بذاته لنصوص القرآن والسنة حتى يفرض عليهما العقل البشري هذا المعنى. فمجرد محاولة أن تصنف هذا إسلامي وهذا غير إسلامي غير مقبولة فالتناقض بين العلماء في تفسير آيات القرآن المحورية مثل "وقاتلوهم حتى لا تكون فتنة" في مقابل آية أخرى مثل قوله تعالى: " وإن جنحوا للسلم فاجنح لها" يوضح أنها تاريخية هذه نصوص بمعنى أنها نزلت لوقتها ولمعالجة وقائع بذاتها ولا يمكن تعميمها. كما أنه من المستحيل معرفة متى تطبق آية دون أخرى في حالة بذاتها. وليس أدل على ذلك من الجدل الذي دار بين اثنين من كبار علماء المسلمين الشيخ ابن باز، مفتى المملكة العربية السعودية الذي أفتى بحق الحاكم المسلم في أن يوقع صلحا مع إسرائيل في مواجهة الفتوى التي تبناها، ولا يزال، الشيخ يوسف القرضاوي بحرمة مثل هذا الصلح طالما أن الأرض المسلمة محتلة. ولكل منهما أدلة من القرآن والسنة.

2) فيما يتعلق بمسألة صمت الشريعة الإسلامية عن إصدار حكم في مسألة ما، يؤكد السلفيون على استحالة صمت الشريعة الإسلامية عن أي مسألة وذلك لسببين: نص القرآن الكريم الذي يؤكد أن الله أنزل الكتاب تبيانا لكل شيء: وثانيا بسبب وجود القياس الذي يعني عندهم تطبيق حكم على أمر أو نازلة لم يرد فيها نص قياسا على حكم أو نازلة ورد فيها نص لاشتراكهما في العلة. وعلى هذا فأي حدث معاصر يمكن أن يقاس على حدث في الماضي لاستخلاص الحكم فيه. ومن هنا تحريم قيادة المرأة للسيارة لأنه كخروجها من المنزل بدون محرم، وتحريم الأحزاب السياسية قياسا على تحريم الفرقة

والاختلاف من ناحية وتحريم التكالب على المناصب السياسية من ناحية أخرى وهو ما لا يليق، عندهم، بكون "المؤمنين أخوة"، وتحريم فوائد البنوك على أنها الربا المحرم شرعا. وعلى هذا فمجال إعمال العقل البشري محكوم ومحدود بنصوص الشريعة الإسلامية.

وعلى الجانب الآخر، يرى الإسلاميون المعاصرون أن الشريعة يمكن أن تصمت كفرصة لاجتهاد البشر ولملء هذا الفراغ التشريعي وكدليل على أن الشريعة صالحة لكل زمان ومكان. ومن هنا قول الرسول الكريم (ص): "ما وجدتم في الكتاب من حلال فهو حلال و ما وجدتم في الكتاب من حرام فهو حرام وما سكت عنه فهو عفو، فاقبلوا عافيته، فما كان الله لينسى شيئا." ثم تلى قول الله تعالى: "وما كان ربك نسيا". وعلى هذا يرى الإسلاميون المعاصرون أن القياس مصدر من مصادر الشريعة لكنه لا يستخدم بإطلاقه. فنوازل ومخترعات الوقت الحالي لا تشترك في العلة بالضرورة مع ما كان عليه الحال في أيام الصحابة مثلا. فقياس الأحزاب السياسية على أنه الفرقة والاختلاف المذمومين شرعا ليس من الصحة في شيء. فالأحزاب المعاصرة ليست وسيلة لإحداث الفرقة وإنما أداة لمأسسة وتنظيم التنافس على المناصب السياسية. كما أن الإسلاميين المعاصرين يقفون موقف الناقد من مساواة فوائد البنوك بالربا على أساس أن فوائد البنوك المترتبة على الودائع البنكية معاملة مستحدثة لم يرد فيها نص بالاعتبار أو بالإلغاء. وعلى هذا فهي تدخل في باب المصالح المرسلة التي يترك فيها الأمر لولي الأمر بما يحقق الصالح العام للمجتمع.

أما العلمانيون فلهم في صمت الشريعة دليل على أن الأحكام الشرعية الواردة في القرآن والسنة نزلت لعلاج القضايا التي كانت مطروحة في ذاك الوقت دون غيرها وبالتالي محاولة الإسلاميين تصوير أن نصوص الشريعة المتناهية يمكن أن تحكم الحوادث غير المتناهية (أي التي لا يمكن التنبؤ بها) تتناقض مع أصل الأشياء. فالرسول قبل وفاته حثنا على استخدام السواك قبل الصلاة ومع ذلك لم يوضح لنا كيفية اختيار الخليفة من

بعده: وهي مسألة أجل وأهم. وهذا لا يمكن أن يكون عفوا أو مصادفة. فهناك آيات تعالج قضايا بذاتها على نحو تفصيلي لا لبس فيه مثل آيات كتابة الدين وصلاة الخوف وغيرها ومع ذلك هناك سكوت عن مسائل سياسية كثيرة كانت أولى بالاهتمام والتفصيل مثل التعامل مع المعارضة السياسية والحريات السياسية والعامة وقواعد تداول السلطة. وعلى هذا فالعودة إلى نصوص الشريعة الإسلامية للبحث عن علاج للمشاكل المعاصرة ليس من الحكمة في شيء.

3) أما بشأن المساحة من الشريعة والفقه التي لا يسمح فيها للعقل البشري بالنقد والتشكك فهي مساحة شديدة التباين بين المدارس الثلاث. فمن وجهة نظر السلفيين التقليديين، فإن العوام، أي غير أهل العلم الثقات وفقا لمعايير محددة يتبنونها، لا يحق لهم أن يعملوا عقلهم فيما ليس لهم اختصاص به. فمذهبهم هو مذهب من يفتيهم والأولى لهم ألا يرجحوا بين المذاهب في قضية بذاتها لأنه لا يصلح أن يعملوا العقل لأن العقل في هذا المقام هوى. وبالتالي لا يمكن للعقل البشري غير المتخصص أن يصوب سهام النقد أو التشكك إلى نصوص الشريعة أو حتى إلى ما ترتب عليها من أحكام فقهية استنبطها العلماء الثقات من الأمة وكما قال أحدهم نسبة إلى ابن عساكر: "إن لحوم العلماء مسمومة" بما يعني أن توجيه النقد لهم ليس من المباح أو المقبول في شيء. فالذي يوجه النقد للعلماء الثقات من العوام يستند في رأيه إلى "رأي" والرأي عند السلفيين "هوى" يجب اجتنابه. وتجدر الإشارة إلى أن عوام المسلمين عند السلفيين قد يكونون علماء في العلوم غير الشرعية. فعلماء التاريخ، والاجتماع، والاقتصاد، والطب، والقانون، والسياسة وغيرهم عوام بالمعنى الشرعي وعليهم ألا يجترئوا على النقد أو التشكك لأنهم لا يملكون الأدوات الشرعية التي تعينهم على فهم النصوص الدينية.

ويضيق الإسلاميون المعاصرون من المساحة أو المناطق المحصنة ضد النقد والتشكك لتنحصر فيما هو قطعي الثبوت وقطعي الدلالة. وهذه المساحة تشمل القرآن حيث أنه كله قطعي الثبوت ولا يستطيع أحد أن يشكك في وجوده أو ثبوته. بيد أن بعض

آياته محكمة وبعضها متشابه بنص القرآن ذاته. كما أن القرآن ذاته طالب المؤمن أن يسأل أهل الذكر في حالة جهله. أما ما ينسب للرسول الكريم من أحاديث فهو ليس قطعي الثبوت حيث إن الوضاعين أضافوا للحديث الشريف ما ليس منه وهو ما يتطلب من أهل الاختصاص وغيرهم التدقيق والتشكك في إطار الهدف الأسمى وهو الحفاظ على شرع الله مما هو غريب عليه وضار به.

واتساقا مع مواقف العلمانيين السابقة فإنه لا توجد منطقة محصنة من النقد أو التشكك لأن القرآن والسنة قد وجدا في إطارهما وفي وقت معين وكانا يخاطبان الناس بلغتهم ولو كان نزل على قوم آخرين لكان نزل بلغتهم في إطار آخر. وعلى هذا فالنقد والتشكك ضرورتان لاستيعاب مقتضيات النص والقضايا التي يثيرها.

4) وبشأن الاختلاف بين العلماء في اجتهاداتهم الفقهية فهو خطر من وجهة نظر السلفيين لأنه يهدد وحدة الأمة وتميزها عن غيرها من الأمم كما أنه يخرج عن صريح توجيه القرآن للمسلمين بألا يختلفوا حتى لا يذهب ريحهم وتضيع قوتهم في مواجهة أعدائهم. ويذهب السلفيون إلى أن حدوث الاختلاف بين العلماء عادة ما يرجع لخطأ في استدلال أحدهم أو لغلبة الهوى عليه في أمر ما. وعلى هذا فهم يفرقون بين العلماء الثقات والعلماء الدخلاء أو علماء السلطان الذي يضلون ويفسدون من حيث لا يشعرون. وعلى هذا فالتحوط منهم ضروري.

ويشارك الإسلاميون المعاصرون الإسلاميين السلفيين التقليديين مخاوفهم من الاختلاف بشأن القضايا الكلية للأمة باعتباره خطرا داهما ولكنهم أوسع صدرا وأكثر رحابة في التعامل معه من باب أن المسلمين، علماءهم وعامتهم، لا بد أن يتعاونوا فيما اتفقوا عليه ويعذر بعضهم بعضا فيما اختلفوا فيه. فلا يمكن حمل الأمة على رأي واحد أو توجه واحد إلا بقمع شديد له مخاطر تفوق مخاطر الاختلاف.

ويرى العلمانيون أن الاختلاف بين العلماء في القضايا الكبرى يعني أن النص الديني متجدد ومتنوع على نحو يجعل العقل البشري هو الفيصل فيه وليس تغليب نص على نص أو الادعاء بنسخ نص لنص. فالعلماء يختلفون ويستدلون بنصوص متنوعة، وأحيانا

متضاربة، على نحو يجعل من غير المنطقي الادعاء بأن الآراء النمطية التي يكررها الإسلاميون هي فقط ما يمكن استدلاله من النصوص الدينية وأكبر دليل على ذلك المقاومة التي يبديها الإسلاميون لأي رأي أو اجتهاد محدث بغض النظر عن وجاهته العلمية والمنطقية طالما أنه يتناقض مع تفسير ثابت عن أحد الفقهاء.

5) أما عن التبادل الثقافي بين المسلمين وغير المسلمين والتعلم منهم، يعتقد السلفيون أنه خطأ وجريمة بسبب تعارضه مع عقيدة الولاء والبراء التي تعني النيل من غير المسلمين والتضييق عليهم وعدم ذكرهم بخير. بل يصلون في ذلك إلى حد تحريم أن يهنئ مسلم مسيحيا بأعياد الميلاد لما يعنيه ذلك من إقرار له على عقيدته. ومن باب أولى فلا يجوز للمسلم أن يقف من غير المسلم موقف التلميذ بالذات إذا كان التعلم يعني ضمنا أو صراحة الاعتراف بتقدم وسبق غير المسلم. ويعترض السلفيون التقليديون على حجة الإسلاميين المعاصرين والعلمانيين بأن منفعة المسلمين تتحقق بالاستيراد أو التعلم من الغرب. ويرى السلفيون أن منفعة المسلمين الحقيقية مرتبطة باعتزازهم بدينهم وتمسكهم به ويقينهم بقوله تعالى: " اليوم أكملت لكم دينكم وأتممت عليكم نعمتي ورضيت لكم الإسلام دينا".

أما الإسلاميون المعاصرون فيعتقدون أن ضرورات الحياة العصرية تقتضي أن يتفاعل المسلم مع غيره ولسان حالهم الحديثان الموضوعان "الحكمة ضالة المؤمن أينما وجدها فهو أولى بها" أو "اطلبوا العلم ولو في الصين." والمحظور الوحيد على التبادل الثقافي مع غير المسلمين هو ألا يكون نتاج هذا التبادل ما يتعارض مع أصل من أصول العقيدة أو خلق كريم حض عليه الإسلام.

أما عن التبادل الثقافي بين المسلمين وغير المسلمين والتعلم منهم عند العلمانيين فهي مسألة خارج إطار الشريعة والدين، فالمسلم إنسان قبل أي اعتبار آخر. وتفاعله الإنساني مع غير المسلمين من مقتضيات الحاجات البشرية والتفاعل الحضاري بين كافة الحضارات. كما أن أهم مؤشرات تكلس أي حضارة ومن ثم تراجعها هو توقفها عن

التفاعل مع غيرها. فلا حرج من التعلم من غير المسلمين. وعند العلمانيين فإن تعلم أي شئ وكل شئ من غير المسلمين أفضل من الرجوع للوراء مئات السنين، إلى ظروف حياة مخالفة تماما للوقت الحاضر. فعند العلمانيين، من المنطقي والأفضل أن يتعلم المسلمون من فلاسفة وعلماء أمثال امرسون، جون لوك، فولتير، روسو وغيرهم ممن هم على دراية بمشاكل العصر الحاضر عن الرجوع إلى اجتهادات ابن تيمية وابن القيم والغزالي. فمشاكل العصر تقتضي التعلم من الغرب وليس العودة إلى السلف.

6) في وضع المرأة من العمل العام كالخروج للتعليم والعمل في مختلف الميادين يضع عليه التقليديون قيودا كثيرة تقرب إلي التحريم مستشهدين بآيات مثل "وقرن في بيوتكن...." و"ليس الذكر كالأنثى" وما شابهها. ويقف الإسلاميون المعاصرون موقف المعارض لما انتهى إليه السلفيون بشأن وضع المرأة من العمل العام حيث يرى المعاصرون أن آيات القرآن الملزمة للمرأة بالجلوس في البيت إنما كانت موجهة إلى نساء الرسول فقط وهي ليست ملزمة لباقي النساء: كما أن الاستدلال بأن" ليس الذكر كالأنثى" مردود لأنه قول منسوب إلى امرأة عمران وليس لله. كما أن آيات القوامة لم تنف عن المرأة دورها الاجتماعي بل والسياسي الذي تمثل في أخذ البيعة ومشاركتهن في المعارك. وقد ذكر ذلك البخاري في فصل بعنوان: "فصل في قتال النساء وقتالهن."

أما بشأن رؤية العلمانيين لحق المرأة في العمل العام فقد قرر العلمانيون، اتساقا مع مواقفهم السابقة، النزعة نحو تنحية النصوص الدينية عن المسألة على أساس أن إعطاء المرأة حقها الكامل مسألة تخضع للتطور السياسي والاقتصادي والاجتماعي لكل مجتمع وليس مسألة تقررها النصوص التي نزلت لعلاج مشكلات اجتماعية تاريخية لم تعد بالضرورة ذات اتصال بالواقع المعاش. كما أن المرأة أثبتت نجاحا ملحوظا في مجالات عديدة يستحق منا الإشادة والتشجيع.

7) وينقسم العلمانيون وفقا لموقفهم تجاه التعددية السياسية في المجتمع إلى ليبراليين وأتوقراطيين. فالفريق الأول من العلمانيين يقبلون بالوجود الرسمي والشعبي لكافة التيارات السياسية والثقافية حتى تلك التي تختلف معهم في التوجهات والمنطلقات

طالما أن الجميع يقبل بالتعايش السلمي وشعارهم في هذا أن الليبرالية الحقة تقبل كل فكر وتتعايش مع كل وجهة نظر وتحترم حق الاختلاف. بيد أن فريقا آخر من العلمانيين له رؤية مختلفة تؤكد على الاستقرار والوحدة وتعلي من الانسجام وترفض التباينات والاختلافات الأيديولوجية والسياسية. وهذا الفريق الأخير يرى في الاختلاف فرقة وفي التنوع خللا وفي التعدد خطرا. ومن هنا فهم يتبنون فكرة أن قمع الاختلاف ووجهات النظر المعارضة له ما يبرره من أجل أهداف أسمى مثل تحقيق التنمية الاقتصادية أو قتال عدو خارجي أو تحقيق الاستقلال الوطني. وتتبنى كثير من النخب الحاكمة في بلدان الجنوب مثل هذا الموقف الفكري والسياسي.

**ب- ممثلو التيارات الفكرية الثلاث من بين الشباب المشارك في المناظرة:**

وبعد الانتهاء من قراءة الكتابات الممثلة للتيارات الفكرية الثلاثة وعرض مساحات الاتفاق والاختلاف فيما بينها، تم تقسيم المشاركين إلى ثلاث فرق بشكل عشوائي بما أدى إلى زيادة احتمال أن يمثل كل مشارك تيارا لا يعبر بالضرورة عن موقفه الفكري الأصلي وهو يعني بدوره أن يضطر كل مشارك إلى التعرف على الأسس الفكرية للتيارات الأخرى. وقد اتضح أثر تعرف كل فريق على وجهة نظر التيار الفكري المضاد أو المعارض على استيعاب الشباب لمساحات الاتفاق والاختلاف بين التيارات والطريقة المثلى للحوار فيما بينها بحيث يمكن الاستفادة من نقاط القوة في توجهات كل منها.

وقد مثل الشباب كلا من التيارات الثلاثة على النحو التالي:

**أولاً: التيار الإسلامي السلفي، وقد مثله:**

1. محمد منير الحمصى (الأردن)
2. على فريد عيسى عبد الله عاشور (البحرين)
3. نهلة غراس (الجزائر)
4. صفاء على عثمان محمد طه (السودان)
5. هلال خلفان حوماد (عمان)
6. خالد صخر بسيسو (فلسطين)
7. عبد القوى عبد الحميد عبد القوى (مصر)
8. محمد الخليفة ولد سيدي محمد (موريتانيا)
9. عزيز عبد القادر البناء (اليمن)

**ثانياً: التيار الإسلامي المعاصر، وقد مثله:**

1. مايس خالد احمد (الأردن)
2. جنان على حسن المدفعى (الإمارات)
3. محمد على واجه (تونس)
4. احمد جبريل قهرية (الجزائر)
5. سنان سليمان (سوريا)
6. شمسة بنت احمد الحوسّينى (عمان)
7. ايفا جمال محمد (فلسطين)
8. أمل طاهر (ليبيا)
9. سومية ماهر عبد الله (مصر)

**ثالثاً: التيار العلماني الليبرالي، وقد مثله:**

1. سلطان حسين اسحاق أحمد كرمستجي (الإمارات)
2. ايمان زهير ايوب (البحرين)
3. عبير بنت المنصف البلدى (تونس)
4. نادينق دينق شول (السودان)
5. هلا الكناية (سوريا)
6. يوسف جبر (لبنان)
7. ساندى الحلو (لبنان)
8. مالك بشير (ليبيا)
9. أحلام عبد الرحيم الصلوي (اليمن)

### جـ- أسئلة المناظرة:-

وكانت الأسئلة التالية هي المحاور الأساسية للمناظرة بين الفرق الثلاثة:

1. هل هناك قراءة أو تفسير واحد للنصوص الدينية؟
2. هل للزوجة الحق في أن تكون شريكة مع زوجها على قدم المساواة في إدارة شئون المنزل والأسرة؟
3. هل يمكن للزوج أن يضرب زوجته؟
4. هل من الممكن أن تخرج المرأة للتعليم والعمل؟
5. هل للمرأة حق في التصويت، الترشح، الاستوزار، الرئاسة أو الملك؟ اشرح.
6. ما هي درجة تمثيل التيار الذي تنتمي إليه في البلدان العربية؟
7. اعط مثالا واحدا لقائد فكر أو قائد سياسي يعبر عن التيار الذي تنتمي إليه.

### د- فعاليات المناظرة:

ولقد بدأت المناظرة بممثلي التيار السلفي التقليدي لتقديم ردهم على السؤال الأول وهو" **هل هناك قراءة أو تفسير واحد للنصوص الدينية؟** " وكان ردهم بالرفض القاطع للتنوع في التفسيرات على أساس أن الاختلاف في الاجتهادات لا بد أن يكون في أضيق إطار ممكن ومحدودا في العلماء الثقات من الأمة. وقد استشهد ممثلو هذا التيار بالآية الكريمة "وما أتاكم الرسول فخذوه وما نهاكم عنه فانتهوا" وأكدوا أن الله لا يغفل عن لفظ أو معنى معين في القرآن بحيث يترك للعقل البشري أن يفرغ النص الإلهي من مضمونه. فإذا أعطى الله المسلم الحق بأن يضرب زوجته، فهو أصل من أصول الدين لوروده صريحا في القرآن الكريم لقوله تعالى" فاضربوهن.....". وبالتالي فإن محاولة بعض المسلمين

إرضاء الغرب أو العلمانيين بتفريغ مثل هذا النص الصريح من مضمونه هو عمل يخرج عن الفهم الصحيح للإسلام.

لإجابة نفس السؤال، قال ممثلو التيار الإسلامي المعاصر إنهم مع تطور العصر وإن الدين الإسلامي صالح لكل زمان ومكان: وعلى هذا فقد أنزل الله كتابه وأوحى إلى رسوله بنصوص تحتمل أكثر من تفسير ولكن بدرجات حتى يكون في الأمر سعة. فالمحرمات في الإسلام واضحة، حتى ولو تدرج تحريمها مع الوقت كالخمر مثلا، وقطعية التحريم فيها واضحة ولا تحتمل أكثر من تفسير وما دون ذلك فيتبع القاعدة الفقهية أن كل شئ حلال ما لم يحرمه نص.

أما العلمانيون، فقد اختلفوا تماما مع الفريقين السابقين مشيرين إلى أن الكائن البشري قد ميزه الله بالعقل عن سائر الكائنات وأن كل حدث له زمانه ومكانه. وعلى ذلك فإنه يجب أن يتبع المسلم العقل في الحكم على الأمور لأن هناك من مستجدات الأمور في العصر الحالي ما قد لا نجد له في الإسلام ذكر بتحليل أو تحريم. وعلى هذا يكون من الخطأ البين تحميل النصوص الدينية أكثر مما تطيق. وقد قاس ممثلو التيار العلماني النص القرآني على باقي النصوص مثل النص القانوني والدستور وغيرهما، وبما أنه يمكن تعديل هذه النصوص فبالمثل يمكن تفسير النص القرآني بأكثر من تفسير فالنص الديني ليس له خصوصية تجعله من الجمود بحيث لا يتطور فهمنا له كفهمنا لباقي النصوص.

وقد عقب الفريق الأول، ممثلو التيار السلفي التقليدي، على ما قاله العلمانيون بأن المسلمين يجب أن يحكموا بما أنزل الله " ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الفاسقون" أو " ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الكافرون" فمن حاد عن حكم الله فهو أتى ببدعة وكل بدعة ضلالة وكل ضلالة في النار. وقد أكدوا أن القرآن مقدس ولا يمكن معاملته كالنصوص البشرية ويفسر على هوى الشخص الذي يقرأه لأن ذلك يفقده قدسيته.

يعقب ممثلو التيار الإسلامي المعاصر على السلفيين التقليديين بأن تفسير القرآن يجب أن يسند لذوي العلم بالشريعة بكل جوانبها ولا يترك لأي شخص إلا إذا كان مؤهلا لهذا.

وقد اعترض ممثلو التيار العلماني بشدة على اتهامهم بالفاسقين والكافرين من قبل ممثلي التيار الإسلامي التقليدي: فهم لم يطالبوا بتعديل القرآن على قدر ما يطالبون بإمكانية تعدد تفسيراته وأخذ الصالح للزمن الحالي واستشهدوا بالحديث الشريف القائل "إذا قال مسلم لأخيه يا كافر فقد باء بها أحدهما". وقد أوضحوا أن الذين ينظرون إلى القرآن هذه النظرة الضيقة فإنهم يحدون من عالميته وصلاحيته لجميع الأزمنة: فكثير من آيات القرآن قد نزلت في أحداث معينة مثل آية ضرب النساء وآية ليس الذكر كالأنثى وغيرهما وعلى هذا لا يمكن تطبيقهما على الإطلاق في الزمن الحالي لما وصل إليه التطور من احترام المرأة وحقها في الاختيار لنفسها.

وقد قاطع السلفيون التقليديون الحوار قائلين أنه لا اجتهاد مع النص وإنما التفسير يكون عن طريق السنة مستشهدين بالحديث الشريف " لقد تركت فيكم ما إن تمسكتم به لن تضلوا أبدا" فالسنة النبوية الشريفة سواء فعلا أو حديثا أو إقرارا هي المصدر الوحيد لتفسير النص القرآني.

وبالانتقال إلى السؤال الثاني عن **حق الزوجة في مشاركة زوجها على قدم المساواة في إدارة شئون المنزل والأسرة** فقد كانت الفجوة بين ممثلي التيارات الثلاثة شديدة الوضوح. فقد بدأ ممثلو التيار السلفي التقليدي بالمعارضة وأن إبداء الزوجة لرأيها في قضايا المنزل مقبول على سبيل المشورة ولكن ليس من حقها أن تقف مع الزوج على قدم المساواة على أساس أن هذا يخالف الآية القرآنية التي تؤكد على قوامة الرجل على المرأة وأيضا ذكروا حديثا ثبت لاحقا أنه موضوع مفاده "شاورهن وخالفهن." فالمرأة من وجهة نظرهم يجب أن تعود للبيت حتى يكون الرجل هو الفيصل في الرأي النهائي وأن تكون المرأة شريكة له في تحمل المسئولية مع الاحتفاظ بقوامة الرجل. ومع هذا لم يغفل بعض ممثلي التيار السلفي التقليدي أن الرجل يمكن أن يترك للمرأة مساحة حرية أكبر في شئون المنزل اليومية على اعتبار أنها أكثر إلماما بشئون المنزل مع انشغاله هو بشئون العمل خارج المنزل.

وبالنسبة إلى ممثلي التيار الإسلامي المعاصر، فقد أكدوا أن المرأة من حقها إبداء الرأي وهذا أبسط جوانب الشورى وأن زوجات الرسول كن يراجعنه في أمور كثيرة. وقد ساقوا أمثلة من قبيل أن امرأة قد قامت بتصحيح الخليفة عمر بن الخطاب حين عقب قائلا "أصابت إمرأة وأخطأ عمر". كما أشاروا إلى أن النساء كن يرتدن المساجد للتعلم والمشاركة بالرأي في أمور دينهن وأن الرسول قد استجاب لرأي أم سلمة في صلح الحديبية.

وقد انتصر ممثلو التيار العلماني لحق المرأة المطلق في أن تكون شريكا كاملا بلا تفرقة قانونية أو دينية إلا في حدود اعتبارات الملائمة مثل التزامها تجاه أولادها الصغار بالعناية حتى يشبوا. لكن تقسيم العمل التقليدي الذي يجعل المرأة حبيسة البيت تعمل فيه بلا حقوق والرجل هو السيد لأنه الذي يعول الأسرة مرفوض تماما. فالرجل والمرأة شريكان في المنزل وخارجه مع تفاوت في النسب.

وبالانتقال إلى السؤال الثالث، **هل يمكن للزوج أن يضرب زوجته؟** شدد ممثلو التيار السلفي التقليدي على التزامهم بالنص وهو أن الرجل من حقه أن يضرب زوجته لأن النساء ناقصات عقل ودين بنص حديث منسوب للرسول (ص)، وأن هذا النقص مقرر شرعا بنص حديث الرسول الذي اعتبروه رخصة لمعاقبة المرأة الناشز: بيد أنهم لم يحددوا ماهية المعيار الشرعي لتحديد نشوز المرأة. وهو ما فتح الباب لجدل كبير بين ممثلي التيارات الثلاثة بشأن تحديد معنى النشوز.

ويعقب ممثلو التيار الإسلامي المعاصر على رأي ممثلي التيار السلفي بأن الآية لا تطبق إلا في حالات استثنائية في توافر شروط شرعية صارمة تبرر هذا السلوك وأكدوا على التأسي بسلوك الرسول (ص) الذي لم يرفع يده على امرأة قط رغما عن حزنه الشديد بسبب سلوك بعض زوجاته في بعض الحوادث. وكان أقصى ما عمل أن هجرهن بالاعتكاف في المسجد.

وقد سجل العلمانيون اعتراضا شديدا على مبدأ قبول الضرب مؤكدين على أن عقوبة ضرب الزوجة بشروطها كانت تضييقا على حق الرجل في التحكم في المرأة نفسيا وبدنيا وكانت تشريف للزوجة بأن وضعت قيودا شديدة الصرامة على هذا الإيذاء البدني ولكن مع تغيير الزمن فيجب أن نعلي من قيمة هذه الشروط وأن نلغي هذه العقوبة بما في ذلك من إعلاء شأن المرأة والتأكيد على مكانة الدين ودوره التقدمي في المجتمع وكذلك التزاما بالاتفاقات الدولية الخاصة بمنع التمييز ضد المرأة والتي وقعت عليها الدول المسلمة والعربية.

وقد سجل الإسلاميون المعاصرون موافقة مع العلمانيين في أن هذه الرخصة النظرية والشرعية لا بد أن تضيق تماما في الواقع ليس من منطلق علماني ولكن في إطار المرجعية الإسلامية التي وضعت شروطا صارمة عند التطبيق.

وبالانتقال إلى السؤال الرابع، **هل من الممكن أن تخرج المرأة للتعليم والعمل**، اعترض ممثلو التيار السلفي التقليدي مستشهدين بالآية الكريمة " وقرن في بيوتكن ولا تبرجن تبرج الجاهلية." وعليه فقد أعلنوا أنه لا يجوز خروجها إلي التعليم بل يمكن لها التعلم في البيت كما أشار القرآن في الآية "واذكرن ما يتلى في بيوتكن من آيات الله والحكمة".

أما ممثلو التيار الإسلامي المعاصر فيوافقون على خروج المرأة للعمل ولكن بشرط توفر الرغبة لدى المرأة و/أو الحاجة لمساعدة الزوج أو الأسرة. وقد ذكروا مثال أم المؤمنين خديجة حيث كانت عندها تجارة رائجة واستأجرت الرسول لإدارتها وأيضا خروج المرأة المسلمة في المعارك للتمريض. وقد استشهد هؤلاء بما ورد في صحيح البخاري من سماح الرسول (ص) للمرأة المسلمة بالمشاركة الآمنة في المعارك العسكرية عن طريق التمريض وحفز الرجال على القتال شرط أن يكن في الصفوف الخلفية.

وكان ممثلو التيار العلماني، بحكم التعريف، الأقل حرصا على استطلاع رأي النصوص الدينية من هذه القضية. فكان واضحا أنهم يميلون إلى المساواة الكاملة للرجل مع المرأة

في حق الخروج للعلم والعمل ولا يحكم هذه المساواة إلا اعتبارات المواءمة مثل أن يكون هناك تنسيق بين الزوج والزوجة وألا يكون خروج كليهما للعمل على حساب حقوق الأطفال.

في السؤال الخامس بشأن **حق المرأة في التصويت، الترشح، الاستوزار، الرئاسة أو الملك** كان التفاوت في المواقف شديد الوضوح: فقد بدأ الفريق العلماني بالتأكيد على مواقفه اللانصوصية السابقة من حيث أن المرأة نصف المجتمع وكما أن للرجل حقوقه السياسية الأصيلة فالمرأة يجب أن تمنح حقوق مماثلة منها حق التصويت والترشح والاستوزار وحتى الرئاسة بلا قيود تذكر باستثناء الكفاءة، حيث إن أي منع للمرأة من ممارسة حقوقها السياسية هو تعطيل لنصف طاقة المجتمع وتجاوز لحقها الإنساني في أن تكون مواطنة كريمة في وطن يحترم حقها.

ولم يذهب الإسلاميون المعاصرون بعيدا عن مواقفهم المعتادة: فقد أوضحوا أن للمرأة شرعا أن تتبوأ كل المناصب ما عدا الرئاسة لأن قائد الأمة الإسلامية هو شرعا إماما لمن حضر من جماعة المسلمين في الصلاة ولا إمامة للمرأة في الصلاة في حضور الرجال. وما ينطبق على الإمامة الصغرى (أي الصلاة) ينطبق على الإمامة الكبرى (الحكم). أما المناصب الأخرى ما دون ذلك، فهناك من الأمثلة التاريخية ما يؤكد أن نساء تولين مناصب عدة في عهد الخلفاء الراشدين مثل الشفاء بنت عبد الله والتي تولت منصب الحسبة في عهد عمر بن الخطاب. وأما وقد فعلها عمر فيمكن لنا أن نفعلها. كما أكدوا على أن القرآن الكريم أثنى على رجاحة عقل امرأة فرعون وذم فرعون كما رفع من قدر ملكة سبأ التي قادت شعبها لخير الدارين على حد تعبيرهم.

أما الجانب السلفي التقليدي فيقف على النقيض من كل ذلك. وتتراوح حججه بين التفسيرات الحرفية للنصوص واعتبارات الواقع المعاش والذي تراجع فيه الوازع الديني عند المسلمين بما يجعل تولي المرأة للمناصب السياسية والعامة غير آمن لها وعليها. وقد استشهد السلفيون بآية أن شهادة المرأة نصف شهادة الرجل بنص القرآن. وعلى

هذا فقد استنتجوا أنها دون الرجل لأنها "ناقصة عقل ولم يتم دينها" فكيف لها أن تكون حاكمة وولية على من هو أعلى منها عقلا ودينا. وتعقيبا علي ملكة سبأ فقد قالوا إن حكمها كان قبل الإسلام وشريعة الإسلام تجب ما سبقها إلا في حدود ما يتفق معها: فعندما أعلنت إسلامها مع سليمان لله رب العالمين تنازلت عن حقها في الحكم.

وعلى جانب آخر، فهناك سد الذرائع وهو من القواعد الفقهية المعتبرة بشدة عن السلفيين، فخروج المرأة للعمل يؤدي إلى الاختلاط وهو ما لا يجوز شرعا. ومن باب القياس الأولوي، فإن للرجل القوامة في البيت فمن باب أولى ألا تعطى المرأة الولاية على الأمة وقد حرمت الولاية في أمور بيتها. وأشاروا انتهاء إلى حديث الرسول (ص): "ما أفلح قوم ولوا أمرهم امرأة."

ولم يترك الإسلاميون المعاصرون حجج السلفيين التقليديين دون رد. فقد أوضحوا أن العبرة في الإسلام بمقاصد الشارع وأن المبالغة في سد الذرائع كالمبالغة في تبرير الواقع شرعيا على نحو ينال من مواكبة الدين للعصر. فخروج المرأة للعمل وتولي المناصب العامة جائز شرعا في ضوء خروجهن للبيعة وهو عمل عام، وخروجهن للتمريض في المعارك، وتولي بعضهن لولايات عامة كالحسبة على السوق في المدينة وهو ما يقتضى مراقبة السوق والاحتكاك المباشر بالرجال والنساء لسماع شكاواهم والعمل على حلها. كما أن أمر "وقرن في بيوتكن" خاص بنساء الرسول (ص)، كما أن حديث: "ما أفلح قوم ولوا أمرهم امرأة" كان تعقيبا على تولي ابنة كسرى لحكم فارس. وهذا الحديث إذا أخذ على علاته وبإطلاقه لتناقض مع قصة ملكة سبأ. وحاش لله أن يناقض حديث القرآن الكريم.

وقد أخذ العلمانيون الجدل السابق بين الإسلاميين السلفيين والمعاصرين على أنه دليل على تنوع الاستنتاجات المحتملة من النصوص الدينية بين مطلق ومقيض، وبين عام وخاص على نحو يجعل من غير المنطقي محاولة البحث عن إجابات أو حلول لمشكلاتنا المعاصرة فقط بالعودة إلى النصوص التي تعطي مؤشرات مختلفة، وأحيانا متناقضة، في اتجاهات عدة.

أما السؤال السادس والذي يستفسر عن **درجة تمثيل التيارات الثلاث في مختلف البلدان**، فقد ثار جدل بين المشاركين في درجة تمثيل كل تيار فكري في البلدان العربية مع ملاحظة أن كل تيار يوجد في كل بلد بدرجة أو بأخرى. فمثلا في اليمن يمكن ملاحظة تأثير التيار السلفي التقليدي على الثقافة الشعبية بين غير المتعلمين، ويقل تأثير هذا التيار كلما ازداد المواطن تعلما واحتكاكا مع المدنية الحديثة وهو ما ينطبق على كل البلدان العربية بدرجات متفاوتة. وفي المقابل يسود التيار العلماني في البلدان التي تبنته رسميا (سياسيا وإعلاميا) كتونس حيث يعتبر السبب في درجة المساواة العالية التي تعيشها المرأة التونسية وقد أشار آخرون إلى أن لبنان بتعدد أديانه يشهد نزعة نحو تبني الفكر العلماني فيما يتعلق بقضايا المرأة على نحو أكثر من العديد من الدول العربية الأخرى. أما التيار الإسلامي المعاصر فله مظاهر سائدة في الكثير من البلدان العربية لاسيما بين المتدينين الذين نالوا حظا من التعليم وقد ذكر بعض المشاركين فلسطين كنموذج خاص لما تقوم به المرأة الفلسطينية من دور نضالي بارز يدعمه ويؤيده المراجع الدينية.

وقد أجادت الفرق الثلاث تمثيل التيارات الفكرية المقررة عليها، كما نجحوا في استكناه الفروق العامة بينها على نحو أوضح مواضع القوة والضعف في كل تيار فكري.[54] وقد كانت تعقيبات الشباب المشارك ودرجة النضج الحواري بينهم في أعقاب المناظرة دليلا عمليا على استيعابهم لحجم التفاوت في توجهات المثقفين وعلماء الدين العرب بشأن قضايا المرأة وكيف ينعكس هذا على الثقافة الشعبية. كما أعطى كثير من الشباب أمثلة لأشخاص يعرفونهم يمثلون كل تيار فكري من التيارات السابقة وكيف أن المناظرة كشفت لهم عن سبب تبني كل تيار لوجهة نظر بذاتها مع حاجة كل التيارات للانفتاح على حجج التيارات الأخرى لما في ذلك من إثراء لحياتنا الفكرية والثقافية وإتاحة فرصة للحوار الخلاق بشأن كيفية النهوض بالمجتمعات العربية بدءا بالمرأة.

54 للاستماع للمناظرة يمكن تحميل تسجيل صوتي لها من البوابة المؤقتة لأنشطة المنظمة
http:arabwomenportal.org/youth.htm

## سادساً: نصائح للعمل العام :

وقد قدم منسق الحوار عددا من النصائح العامة التي ينبغي لكل من يتصدى للعمل العام أن يسترشد بها . وهذا هو نص النصائح التي قدمت للشباب المشارك في الحوار.

1- العرب يعشقون ثقافتهم وشديدو الاعتزاز بذواتهم: **لذا تجنب أن تتحدى الثقافة السياسية السائدة بتكبر.** اعمل على تغييرها بالتأكيد على انتمائك لها واحترامك للإيجابي فيها . وتذكر الفلسفة التي حاول يحي حقي التأكيد عليها في روايته أم هاشم.

2- **الأفضل يتقدم.** لا تتول مسئولية لا ترى في نفسك أنك أهل لها .

3- **أنت مسئول عما يدخل في دائرة التأثير** وليس كل ما يدخل في دائرة الاهتمام. **لذا اعمل في حدود مجتمعك الصغير (جدا) قبل أن تندفع لمسئوليات أكبر.**

4- **ابن مصداقيتك الشخصية بالعمل والاجتهاد.**

5- تجنب أن تتحدى النظام السياسي القائم في بلدك. **اعمل من خلاله لتطويره.**

6- أنت بحاجة **للتكاتف مع الآخرين**. ابحث عمن لهم قيم وأهداف مشتركة (وليست بالضرورة متماثلة). اتصل بهم لتكوين جمعية غير حكومية أو للانضمام لجمعية قائمة بالفعل.

7- كن نشطا وفعالا . **الخير معدْ والشر معدْ. العمل معدْ والكسل معدْ. الإيثار معدْ والأثرة معدية.** وتذكر كلام روسو:" إذا توقف الناس عن الاهتمام بشئون دولتهم، فقد انتهت الدولة."

8- **لا تترك فرصة للظهور في أجهزة الإعلام أو المنتديات العامة إلا وتستغلها لنشر هذه القيم:** فأنت الآن مسئول عنها .

9- **تجنب "أنا" الأنانية والتزم بـ "نحن" الفاعلة.**

10- **التزاماتك المباشرة هي أول مجال للإبداع والإتقان وتحقيق الصالح العام.**

11- **كن الخير الذي تدعو الآخرين له.**

12- عندما ترجع إلى بلدك، **تذكر أنك جزء من وطن عربي كبير مصيره أن يكون واحدا ولكنه لن يكون واحدا إلا إذا كانت أجزاؤه قوية.** فابدأ بمن يدخلون في دائرة تأثيرك المباشر.

13- **دافع عن الضعيف والمحتاج والمظلوم.** وتذكر كلام ابن خلدون "الظلم مؤذن بخراب العمران" وكلام أبي حامد الغزالي: "العدل أساس الملك" وكلام ابن تيمية "إن الله يقيم الدولة العادلة وإن كانت كافرة، ولا يقيم الدولة الظالمة وإن كانت مؤمنة" وكلام ابن القيم: "إن الله أرسل رسله وأنزل كتبه ليقوم الناس بالقسط. وهو الأساس الذي قام عليه ميزان السماوات والأرض. فأينما كان العدل فثم شرع الله ودينه وإن لم ينزل به وحي أو ينطق به رسول."

14- **فكر في النقاط السابقة جيدا قبل الإقدام عليها.**

15- إذا اقتنعت بما في هذه الورقة، ضعها في مكان ظاهر من حجرتك. وإن اشتد اقتناعك بها، صورها وأعطها لآخرين قد يستفيدون منها.

16- تواصل معي (معتز: mz2@hotmail.com (ومع المنظمة: info@arabwomenorg.net . اعرض علينا أفكارك ومقترحاتك. نحن بحاجة إليك وإليها.

17- شكرا لكم... واللهم هذا العمل ونسألك الإخلاص والسداد والقبول. "ربنا لا تؤاخذنا إن نسينا أو أخطأنا".

## سابعاً: قياس فعالية الحوار لدى المشاركين :

وقد قام الشباب المتحاور بالاستجابة إلى اختبار مسبق عن معلوماتهم بشأن أهم قضايا المرأة والواقع العربي بصفة عامة في أولى جلسات الحوار (أنظر الملحق الأول). ثم قام الشباب بالإجابة عن نفس الأسئلة مرة أخرى في آخر جلسات الحوار. وتهدف الأسئلة المسبقة واللاحقة على الحوار إلى معرفة مدى نجاح الحوار في خلق وعي لدى

المشاركين فيه. والجدول التالي يوضح عدد من أجابوا إجابات صحيحة على كل سؤال:

**جدول يوضح مستويي الوعي السابق واللاحق على الحوار لدى المشاركين**

| السؤال | عدد الإجابات الصحيحة في الاختبار المسبق | عدد الإجابات الصحيحة في الاختبار اللاحق | نسبة الزيادة في وعي المشاركين× |
|---|---|---|---|
| 1- سؤال عن عدد سكان الوطن العربي. | 16 | 18 | (22%) |
| 2- سؤال عن نسبة الطلاق في الوطن العربي. | 13 | 17 | (30%) |
| 3- سؤال عن عدد الدول العربية التي صادقت على اتفاقية عدم التمييز ضد المرأة | 11 | 17 | (39%) |
| 4- سؤال عن نسبة الأمية بين الإناث في العالم العربي | 9 | 16 | (43%) |
| 5- سؤال عن معدل العنف المنزلي ضد المرأة العربية مقارنة بالمعدل العالمي. | 7 | 15 | (47%) |
| 6- سؤال عن موافقة الأمهات العربيات اللاتي توافقن على عمل بناتهن. | 14 | 18 | (31%) |
| 7- سؤال عن معدل البطالة بين النساء مقارنة بالرجال العرب. | 12 | 17 | (35%) |
| 8- سؤال عن الناتج الإجمالي العربي كنسبة من الناتج العالمي. | 6 | 18 | (67%) |
| إجمالي المشاركين | 22 | 19 | متوسط التحسن في الوعي = (39%) |

تم حساب الزيادة في الوعي لدى المشاركين على النحو التالي: التحسن =

| | | | | |
|---|---|---|---|---|
| الإجابات الصحيحة في الاختبار اللاحق / المشاركين في الاختبار اللاحق | - | الإجابات الصحيحة في الاختبار السابق / المشاركين في الاختبار السابق | | 100 X |

فمثلاً التحسن في الوعي بشأن السؤال الأول = (16/22 - 18/19) X100= (22%)

وباستطلاع الجدول السابق يتبين أن جلسات الحوار أسهمت بشكل مباشر في رفع درجة الوعي عند المشاركين بنسبة قاربت ال (40%) كمتوسط عام. وهو ما يفهم في إطار الرغبة الواضحة لدى الشباب المشارك في الحوار للاستفادة من خبرات الدول الأخرى والتعبير عن أهم الإنجازات التي حققتها بلدانهم في مواجهة التحديات التي تواجه المرأة.

## ثامناً: الملاحق :

### الملحق الأول :

### أسئلة الاختبار المسبق واللاحق للحوار

**الاسم:** ..... **الدولة:** .....

من فضلك تخير الإجابة الأدق... لا توجد مشكلة في ترك الأسئلة التي ليست لها إجابة حاضرة عندك.

**1- ما هو عدد سكان الوطن العربي؟**

| | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| أ. | 280 مليون. | ب. | 350 مليون | ج. | 400 مليون. |

**2- ما هي نسبة الطلاق كمتوسط عام في الوطن العربي؟**

| | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| أ. | (30%) | ب. | (35%) | ج. | (40%) |

**3- ما هو عدد الدول العربية التي صادقت على اتفاقية عدم التمييز ضد المرأة حتى الآن؟**

| | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| أ. | 20 | ب. | 21 | ج. | 22 |

**4- الأمية بين الإناث تصل إلى ..... مستوياتها بين الذكور.**

| | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| أ. | ضعف | ب. | ثلاثة أمثال | ج. | أربعة أمثال. |

**5- العنف المنزلي ضد النساء في البلاد العربية..... من نظيره في البلدان غير العربية.**

| | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| أ. | أكثر | ب. | أقل | ج. | يقترب |

6- هناك ..... في عدد الأمهات اللاتي توافقن على عمل بناتهن في معظم الدول العربية مقارنة بفترات سابقة.

| | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| أ. | زيادة واضحة | ب. | نقص واضح | ج. | ثبات نسبي |

7- معدل البطالة بين النساء يبلغ ..... أضعاف معدل البطالة بين الرجال في الوطن العربي.

| | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| أ. | أربعة | ب. | خمسة | ج. | ستة |

8- الوطن العربي يشكل (5%) من سكان العالم وينتج..... مما ينتجه العالم.

| | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| أ. | (2%) | ب. | (4%) | ج. | (6%) |

## الملحق الثاني :

### المدارس الفكرية الرئيسية في العالم العربي
### جدول 1: مدارس قادة الرأي

| | الإسلاميون السلفيون | | الإسلاميون المعاصرون | العلمانيون | |
|---|---|---|---|---|---|
| 1) ليوصف الشيء بأنه إسلامي، يجب أن يكون | مجمعا عليه من الشريعة والعلماء | | لا يناقض الشريعة | في صالح المجتمع بصرف النظر عن النص الديني | |
| 2) صمت الشريعة | مستحيل | | فرصة للاجتهاد | علامة لعدم قطعية الشريعة | |
| 3) الأصول المحمية من الشك والنقد | الشريعة والفقه | | الشريعة | لا يوجد | |
| 4) الاختلاف بين العلماء في القضايا الكبرى يعني | القضاء على وحدة وتميز الأمة | | خطر ولكن محتمل | ضروري لتحرير العقل من الآراء النمطية | |
| 5) التبادل الثقافي مع غير المسلمين يعني | تقليد أعمى وبدعة | | البحث عن الحكمة | أفضل من التقليد الأعمى للسابقين | |
| 6) الولاية السياسية للمرأة | لا يجوز وفقا للشريعة | | مشروط بحدود الشريعة | ليس خاضعا للشريعة؛ فهو مسألة ملائمة | |
| 7) تقسيم فرعي | جهاديون | مسالمون | إسلاميون ديمقراطيون | ليبراليون | اتوقراطيون |
| 8) الديمقراطية هي | ضد الإسلام | | إسلامية/ قابلة للأسلمة | ضرورية | غير عملية |

● لا بد من ملاحظة أن التصنيف السابق نظري بما يعني أنه لا يخلو من التعميم الذي يرتبط دائما بوجود هامش للخطأ فمن الممكن لقلة منتمية لتيار معين أن تقدم رؤية ذاتية مستقلة بشأن قضية أو أخرى. وهو ما يتطلب ممن يطبقون هذا التصنيف أن يعوا أنه ليس جامدا وليس معبرا عن كافة الحالات المحتملة على أرض الواقع وإنما هو إطار نظري أو أنماط مثالية (ideal types) لتوضيح نقاط الاختلاف والاتفاق بين المنتمين لكل فريق.

جدول2: موقف التيارات الفكرية من القيم والمؤسسات الديمقراطية- الشورى

| الشورى | الإسلاميون | | العلمانيون | |
|---|---|---|---|---|
| | السلفيون | المعاصرون | الليبراليون | الإنفراديون |
| 1) هل هي إجبارية؟ | فرض ديني | فرض ديني وضرورة عملية | فرض لأسباب عملية | لا |
| 2) هل هي ملزمة؟ | لا | نعم | نعم | لا |
| 3) هل يمكن مأسستها؟ | ربما | نعم | نعم | لا |
| 4) هل متاحة للعامة؟ | لا | نعم | نعم | لا |
| 5) من يقوم بدور المستشارين؟ | أهل الحل والعقد | انتخابات بقيود شرعية | انتخابات | أشخاص معينون |

جدول3: تفصيل للقيم والمؤسسات الديمقراطية- الحقوق السياسية و المدنية

| الشورى | الإسلاميون | | العلمانيون | |
|---|---|---|---|---|
| | السلفيون | المعاصرون | الليبراليون | الإنفراديون |
| 1) حرية التعبير والاتصال | تحت قيود شديدة | محدودة | ممتدة | (محظورة) بشدة |
| 2) المعارضة العامة | فتنة/ انقسام داخلي | شرعية طالما أنها "مخلصة" | مقبولة | محظورة بشدة |
| 3) الحرية الدينية و/ أو لا قيود على الدين | لا إكراه على الإسلام لكن إجبار المسلم على ممارسة دينه | لا إكراه على الإسلام أو إجبار المسلم على ممارسة دينه باستثناء الحدود | لا مجال للحديث عن دين الشخص من حيث المبدأ | لا إكراه في الدين |

# منظمة المرأة العربية

منظمة المرأة العربية واحدة من ستة وعشرين منظمة متخصصة تعمل تحت مظلة جامعة الدول العربية. ولقد وافق مجلس الجامعة على إنشاء المنظمة إنفاذا لتوصية صادرة عن المؤتمر الأول لقمة المرأة العربية الذي عقد في القاهرة في نوفمبر 2000 بدعوة من السيدة الفاضلة سوزان مبارك. ودخلت اتفاقية إنشاء المنظمة حيز النفاذ في مارس 2003.

ولقد تأسست منظمة المرأة العربية لتحقيق غاية الارتقاء بقدرات المرأة العربية وتغيير أوضاعها في مجالات سبع رئيسية هي: التعليم، الصحة والبيئة، الإعلام، المجال الاجتماعي، المجال الاقتصادي، المجال السياسي والمجال القانوني. كما تهتم المنظمة بالتوعية بقضايا المرأة العربية وبأهمية أن تكون شريكاً على قدم المساواة في عملية تنمية مجتمعاتها. وتعمل المنظمة على تنسيق الجهود التي تقوم بها الدول العربية من اجل تمكين المرأة والتوعية بقضاياها.

ومن اجل إنفاذ غايات المنظمة فإنها تتبنى أنشطة تتنوع بين إجراء الدراسات والبحوث حول المرأة، وجمع ونشر البيانات المتعلقة بها، وبناء قواعد بيانات عن أوضاعها وعقد الندوات وورش العمل التي تتعامل مع مشاكلها بأسلوب علمي وإعداد برامج بناء قدرات المرأة وتنظيم برامج تدريب مدربين، فضلاً عن الحملات الإعلامية.

وللمنظمة مجلس أعلى يتكون من السيدات الأول للدول الأعضاء بها، وتكون رئاسته لمدة عامين وتنتقل بالتناوب فيما بين الدول وفقاً لقاعدة الترتيب الأبجدي. ولها أيضاً مجلس تنفيذي يضم ممثلي الدول الأعضاء من المختصين في شؤون المرأة الذين ترشحهم دولهم، ورئاسته تكون لمدة عام واحد بالتناوب وفق الترتيب الأبجدي للدول. أما الإدارة العامة، ومقرها مدينة القاهرة، فهي الأمانة الفنية للمنظمة وترأسها المديرة العامة يعاونها عدد من الموظفين والخبراء الفنيين.

وتضم المنظمة في عضويتها حتى الآن أربعة عشر دولة عربية هي: الأردن، الإمارات، البحرين، تونس، الجزائر، السودان، سوريا، عمان، فلسطين، لبنان، ليبيا، مصر، موريتانيا واليمن.

## هذا الكتاب

يضم هذا الكتاب بين دفتيه تقريراً عن فعاليات حوار حول قضايا المرأة العربية، دار في الفترة من 5-7 يوليو 2005، بين سبع وعشرين فتاة وشاب ينتمون إلى أربعة عشر دولة عربية هم الدول الأعضاء في منظمة المرأة العربية.

إن غاية رئيسية تأسست المنظمة من أجل تحقيقها هي التوعية بأوضاع المرأة العربية وبالقضايا المتعلقة بها وبجهود الدول العربية من أجل حل مشاكلها وبناء قدراتها وبقدر النجاح المتحقق في هذا الشأن وبالعقبات التي مازالت تعوق إتمام نجاح هذه الجهود الرامية إلى اضطلاع المرأة العربية بواجبها في عملية تنمية مجتمعاتها. ولأن المنظمة تدرك أن جهود التوعية لا يجوز أن توجه للمرأة وحسب بل لجميع أفراد المجتمعات العربية ولأنها تعي أن الشباب هم نصف الحاضر وكل المستقبل وهم مستودع الثقافة المستقبلية للمجتمعات العربية، على أهمية الثقافة السائدة في تشكيل الوعي وتوجيه السلوك، فإنها تتبنى أنشطة متعددة تصب في مسار العمل مع الشباب ومن اجله. ومن أهم هذه الأنشطة نشاط حوار الشباب حول قضايا المرأة العربية والذي يستهدف توفير مناخ يزود فيه الشباب العربي بالمعلومة الصحيحة عن المرأة العربية وأوضاعها وقضاياها والجهود المبذولة من اجل النهوض بها وذلك دون تهويل لما يبذل ودون تهوين لما يتحقق مع إتاحة فرصة لحوار بناء بين الشباب العربي حول هذه القضايا والأوضاع، يتبادلون فيه الرؤى ويتعرفون على وجهات نظر قد تكون مغايرة لما يتبنونه فيكتسبون خلال الحوار ثقة في النفس دون تشبث غير مبرر بالآراء المسبقة مع تدريب على ثقافة قبول الآخر المختلف، وفي كل الأحوال يتعرفون على حضارتهم وتراثهم فيما يتعلق بالمرأة ويتعلمون احترام هذا التراث الذي يحترم الإنسان رجلاً كان أو امرأة.

والقارئ لهذا التقرير سيلحظ بوضوح كيف أن الحوار قد حقق الهدف المبتغى منه. أما المتابعون لفعاليات الحوار من القائمين على عمل المنظمة فقد عاشوا تجربة فريدة أثراها المشاركون من شبابنا العرب بآرائهم المتنوعة وشخصياتهم المتجاوبة وعقولهم المستنيرة وأرواحهم المرحة التي أشاعت فضاءً محبباً أحاط بجدة الحوار وبعث في كل القائمين على هذا العمل المتميز الأمل في غد مشرق لأمتنا العربية طالما أن صانعي مستقبلها هم على شاكلة هذه المجموعة الجميلة من شبابنا الواعد.

المحررة


منظمة المرأة العربية
ARAB WOMEN ORGANIZATION

25, Ramsis St., El Korba, Heliopolis,
Cairo, Arab Republic of Egypt.
Tel.: (+202) 4183301/101
Fax: (+202) 4183110
E-mail: info@arabwomenorg.net

٢٥ شارع رمسيس، الكوربة، مصر الجديدة، القاهرة
جمهورية مصر العربية
تليفون: ٤١٨٣٣٠١/١٠١ (٢٠٢+)
فاكس: ٤١٨٣١١٠ (٢٠٢+)
البريد الإلكتروني: info@arabwomenorg.net